



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحليلين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 25 شباط 2026

مقالات ودراسات وتقارير

مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية: تداعيات التغيرات الديموغرافية في لبنان: سيؤثر هذا التحول حتمًا على حسابات إسرائيل الاستراتيجية

بقلم: العقيد المتقاعد الدكتور جاك نيريا

تؤكد التقارير الحديثة، استناداً إلى بيانات من المنظمة الدولية للهجرة وشركات أبحاث محلية مثل Information International، حجم التحول الديموغرافي الجاري في لبنان. ووفقاً لإحصاءات المنظمة الدولية للهجرة، غادر أكثر من 220 ألف شخص لبنان عام 2025 وحده. ويعكس هذا الرقم الفرق الصافي بين حوالي 2.63 مليون شخص دخلوا البلاد و2.85 مليون شخص غادروها. ومنذ بداية الأزمة الاقتصادية عام 2019، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الهجرة قد تجاوز نصف مليون مواطن لبناني. ففي العام 2021 وحده، سُجِّلَ ما يقارب 80 ألف حالة هجرة، ما يُمثِّل زيادة قدرها 346% عن العام السابق.

يُوصَف هذا النزوح الجماعي غالباً بأنه "الموجة الكبرى الثالثة" للهجرة في لبنان. وعلى عكس الموجات السابقة التي كانت مدفوعة أساساً بالصراع المسلح، فإن الهجرة الحالية نابعة من انهيارٍ ثلاثي الأبعاد يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. قبل الاستقرار في عامي 2024 و2025، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 98% من قيمتها. وأصبحت رواتب القطاع العام عديمة القيمة تقريباً، ما ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة. معظم المهاجرين من المهنيين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 عاماً، بمن فيهم الأطباء والمهندسون والمتخصصون في تكنولوجيا المعلومات والأكاديميون. ويُقدَّر أن أكثر من 20% من أطباء لبنان قد هاجروا أو شرعوا في إجراءات الهجرة.

لم يُجرِ لبنان تعداداً رسمياً للسكان منذ عام 1932، ما يجعل البيانات الطائفية الدقيقة بالغة الحساسية وقائمة على التخمين إلى حد كبير. لا يزال العدد الرسمي للمواطنين اللبنانيين ثابتاً عند 3.5 مليون نسمة، وهو رقم راسخ سياسياً لم يُراجع

رسميًا قط. غالبًا ما يبقى المتوفون والمهاجرون المقيمون لفترات طويلة مسجلين في قوائم الناخبين. كما لاتزال العائلات التي غادرت البلاد منذ عقود مسجلة. في نظام تشكّله المحسوبية والحسابات السياسية، يُعدّ الحصول على الجنسية اللبنانية أمرًا بالغ الصعوبة، بينما يكاد يكون فقدانها مستحيلًا. إذا كان نصف مليون مواطن قد غادروا فعليًا، فقد يكون عدد السكان المقيمين قد انخفض بنحو 15%.

في الوقت نفسه، يُقدّر عدد أفراد الجالية اللبنانية في الخارج بما بين 10 و15 مليون نسمة، منهم حوالي 1.8 مليون يحملون الجنسية اللبنانية. تاريخيًا، شكّل المسيحيون غالبية هذه الجالية. وبينما لاتزال الهجرة المسيحية كبيرة، ويعود ذلك جزئيًا إلى شبكات الهجرة الراسخة في الدول الغربية، فقد أدى انهيار ما بعد العام 2019 أيضًا إلى هجرة كبيرة من السنة والشيعية. وتشير الدراسات التي تناولت تسجيل الناخبين المغتربين إلى استمرار وجود أغلبية مسيحية ضمن الجالية اللبنانية العريقة. مع ذلك، تعكس الموجة الأخيرة من الهجرة بين عامي 2021 و2025 الطابع الوطني للأزمة، وتتميز بتنوع اجتماعي وطائفي أكبر بكثير.

ووفقًا لاستطلاعات الباروميتر العربي التي أُجريت عامي 2024 و2025، فإن الوجّهات المفضّلة للبنانيين الراغبين في الاستقرار الدائم هي كندا بنسبة 32%، وألمانيا بنسبة 28%، وفرنسا بنسبة 25%. ولاتزال أستراليا والولايات المتحدة وجهتين جذابتين، لكنهما تفرضان قيودًا أكثر صرامة على الهجرة. أما بالنسبة لمن يسعون إلى العمل المؤقت لتحويل أرباحهم إلى الوطن، فتُهيمن دول الخليج. وتُعد قطر، بنسبة 21%، إلى جانب الإمارات والسعودية، من أبرز الوجّهات. وتُساهم السعودية وحدها بنحو 300 مليون دولار سنويًا في التحويلات المالية إلى لبنان.

لطالما مثّلت التحويلات المالية شريان الحياة للاقتصاد اللبناني. وفي عامي 2024 و2025، قُدّرت التدفقات السنوية بين 6.4 و6.8 مليار دولار، مع وجود بعض التقديرات التي تُشير إلى رقم أعلى بكثير. يمثل هذا نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، ما يجعله أحد أكثر الاقتصادات اعتمادًا على التحويلات المالية في العالم. بعد انهيار القطاع المصرفي، يصل جزء كبير من هذه الأموال الآن عبر آليات غير رسمية، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة إلى البلاد أو خدمات تحويل الأموال مثل OMT وويسترن يونيون، بدل القنوات المصرفية الرسمية.

يثير استنزاف رأس المال البشري تساؤلات سياسية جوهرية. تأسس إطار تقاسم السلطة في لبنان عام 1943 بموجب ميثاق وطني غير مكتوب بين الموارنة والسنة. وُزعت السلطة التنفيذية على أسس طائفية، برئاسة رئيس ماروني، ورئيس وزراء سني، ورئيس مجلس شيعي. وتم تخصيص التمثيل البرلماني بنسبة ستة نواب مسيحيين إلى خمسة نواب مسلمين حتى اتفاقات الطائف عامي 1989 و1990، التي أنهت الحرب الأهلية وعدّلت الصيغة لتحقيق تمثيل متساوٍ بين المسلمين والمسيحيين مع تقليص صلاحيات الرئيس.

لعقود، حافظ هذا الترتيب على توازن هش. إلا أنه مع تعزيز الطائفة الشيعية، التي يُعتقد على نطاق واسع أنها تُشكّل أكثر من 30% من السكان، لسلطتها السياسية والعسكرية في مطلع القرن الحادي والعشرين، برزت دعوات لإعادة النظر في صيغة عام 1943. وقد شكّك الأمين العام الراحل لحزب الله، حسن نصر الله، علنًا في استدامة الإطار القائم. وردًا على ذلك، اقترح بعض القادة المسيحيين ترتيبات فيدرالية أو لامركزية طائفية خشية تهميشهم سياسيًا ضمن نظام ذي أغلبية مسلمة. إذن، ما هو مسار لبنان؟

أحد الاحتمالات هو ترسيخ دولة جوفاء تتلاشى فيها الطبقة الوسطى المهنية، تاركة وراءها نخبة ثرية ضيقة وسكانًا فقراء يتزايد عددهم. ويُقيّد فقدان الأطباء والمعلمين والمهندسين ورجال الأعمال بشدة فرص التعافي، حتى مع تطبيق إصلاحات هيكلية.

تُشكّل تدفقات المغتربين والتحويلات المالية ركيزة استقرار تمنع الانهيار الاقتصادي التام، مع دعم قطاع خاص مُجزّأ وغير رسمي إلى حد كبير، يشمل المطاعم والسياحة الصغيرة ومبادرات الطاقة الشمسية.

تستمر الموجة الثالثة للهجرة، ولا تزال تداعياتها السياسية طويلة الأمد غير واضحة. قد يُجبر التآكل الديموغرافي في نهاية المطاف على إعادة التفاوض بشأن نظام تقاسم السلطة في لبنان. وإذا حدث هذا التحوّل، فقد يُعيد تشكيل هوية لبنان وتوازنه السياسي. قد يصبح المجتمع المسيحي، الذي كان تاريخياً محورياً في تأسيس الدولة وحكمها، أقلية متضائلة ضمن نظام سياسي ذي أغلبية مسلمة، على غرار التطورات في أماكن أخرى من المنطقة.

سيؤثر هذا التحوّل حتماً على حسابات إسرائيل الاستراتيجية تجاه جارتها الشمالية. سيُشكل لبنان، الذي يتأثر بشكل متزايد بالسياسات ذات الأغلبية المسلمة، وربما بهيمنة شيعية مُعززة، تحديات أمنية ودبلوماسية جديدة. سيحتاج صانعو السياسة الإسرائيليون إلى النظر في الترتيبات الأمنية وآليات الردع والتفاهات السياسية التي ينبغي اتباعها في أي إطار مستقبلي للسلام أو عدم الخوض في الحرب مع لبنان.

إن التحول الديموغرافي في لبنان ليس مجرد ظاهرة اجتماعية، بل متغير استراتيجي من غير المرجح أن تكون عواقبه السياسية النهائية هامشية.

* * *

مركز أوما للأبحاث: استغلال حزب الله للأراضي الحرجية على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية

لسنوات، استغل حزب الله المناطق الكثيفة الأشجار في جنوب لبنان وعلى طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية لأغراض عسكرية. وفي إطار هذا المسعى، رُوّج الحزب لمشاريع زراعية وما يُسمى بالمبادرات الخضراء التي تشمل زراعة الأشجار، وتُسهم عملياً في إنشاء مناطق كثيفة الغطاء النباتي. وتُستخدم هذه المناطق لاحقاً للتمويه وتخزين الأسلحة والتحصير لشنّ هجمات ضد إسرائيل.

الجهة المسؤولة عن هذا النشاط هي جهاد البناء، الذراع الإنشائية والتأهيلية لحزب الله. وعلى الرغم من تقديمها كجهة مدنية، إلا أنها في الواقع تلعب دوراً محورياً في بناء البنية التحتية العسكرية، بما في ذلك إخفاء الصواريخ وإنشاء شبكات أنفاق تحت الأرض. وبهذه الصفة، تُشكّل حلقة وصل رئيسة بين الجناح المدني لحزب الله وبنيته العسكرية.

تُنفّذ حملة "الجهاد الزراعي" ضمن إطار "جهاد البناء"، وتشمل مبادرات زراعة الأشجار، ومشاريع زراعية مجتمعية، وتنمية زراعية أوسع. تُصوّر هذه المبادرات على أنها جهود اجتماعية تهدف إلى تعزيز مكانة الشيعة. إلا أنه عندما تكون الجهة نفسها مسؤولةً في الوقت ذاته عن بناء بنية تحتية عسكرية وإخفاء الأسلحة، يبرز تداخل المجالين المدني والعسكري كأمرٍ ممنهج لا عرضي. بالإضافة إلى ذلك، مثلت جمعية "خضراء بلا حدود"، التي تُقدّم على أنها جمعية بيئية غير حكومية، أداةً أخرى لترسيخ وجود حزب الله في المناطق الحرجية المتاخمة للحدود تحت غطاء مدني و"بيئي"، ما جعلها فعلياً منصةً تمهيديةً لتوغل محتمل في الجليل.

النتائج واضحة: فزراعة الأشجار، والتنمية الزراعية، ونمو الغطاء النباتي الكثيف، تُهيئ ظروفاً طبيعيةً تُمكن من إخفاء البنية التحتية العسكرية، وتوفّر عمقاً وغطاءً لمخزونات الأسلحة، وتُهمّد الطريق لإنشاء مرافق تخزين تحت الأرض ومواقع انطلاق

عملياتية للتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية. وفي الأسابيع الأخيرة، روج حزب الله لحملات تشجير إحياءً لذكرى ميلاد الإمام المهدي. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة لا تُقام حاليًا على طول الحدود مباشرةً، إلا أن التجارب السابقة تُشير إلى أن المناطق الحرجية التي أنشأها الحزب استُخدمت لاحقًا لأغراض عسكرية، ما يجعلها رصيدًا عملياتيًا محتملاً. لا ينبع دافع حزب الله من حرص بيئي، بل من اعتبارات عسكرية استراتيجية تهدف إلى تسهيل العمليات الإرهابية مستقبلاً.

في ظل التقارير اللبنانية والسورية حول طائرات رش المحاصيل الإسرائيلية التي تُحلّق في المناطق المتاخمة للحدود مع لبنان وسوريا، من المهم إدراك أن الغطاء النباتي يُشكّل بنية تحتية طبيعية تحمي العمليات الإرهابية. ليس السؤال هو ما إذا كان سيتم استغلال الأراضي المغطاة بنباتات كثيفة لتنفيذ عملية إرهابية ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية أو السورية، بل متى سيتم ذلك. تهدف مبادرة "الجهاد الزراعي" التي أطلقها حزب الله إلى إنشاء هذه البنية التحتية تحديداً في جنوب لبنان.

كما تُنقذ تحت مظلة جهاد البناء حملة "الجهاد الزراعي"، وهي مبادرات تشمل زراعة الأشجار، ومشاريع زراعية مجتمعية، وتنمية زراعية أوسع. تُصوّر هذه المبادرات على أنها جهود اجتماعية تهدف إلى تعزيز مكانة الشيعة. إلا أنه عندما تكون الجهة نفسها مسؤولة في الوقت نفسه عن بناء البنية التحتية العسكرية وإخفاء الأسلحة، يبرز تداخل المجالين المدني والعسكري كأمر ممنهج لا عرضي. بالإضافة إلى ذلك، مثلت جمعية "خضراء بلا حدود"، أداةً أخرى لترسيخ وجود حزب الله في المناطق الحرجية المتاخمة للحدود تحت غطاء مدني و"بيئي"، ما جعلها فعلياً منصةً تمهيديةً لتوغل محتمل في الجليل.

النتائج واضحة: فزراعة الأشجار، والتنمية الزراعية، ونمو الغطاء النباتي الكثيف، تُرَى ظروفًا طبيعيةً تُمكن من إخفاء البنية التحتية العسكرية، وتُوفّر عمقاً وغطاءً لمخزونات الأسلحة، وتُمهّد الطريق لإنشاء مستودعات تحت الأرض ومواقع انطلاق عملياتية للتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية.

في الأسابيع الأخيرة، روج حزب الله لحملات تشجير بمناسبة ذكرى ميلاد الإمام المهدي. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة لا تُنقذ حالياً على طول الحدود مباشرةً، إلا أن التجارب السابقة تُشير إلى أن المناطق الحرجية التي طوّرها الحزب استُخدمت لاحقاً لأغراض عسكرية، ما يُشكّل رصيداً عملياتياً محتملاً. لا ينبع دافع حزب الله من الاهتمام بالبيئة، بل من اعتبارات عسكرية استراتيجية تهدف إلى تسهيل العمليات مستقبلاً.

* * *

مركز أوما للأبحاث: التهديد البحري الإيراني في مضيق هرمز

أعلنت إيران مراراً وتكراراً عن رغبتها في إغلاق مضيق هرمز، وأجرت مؤخراً مناورات بحرية واسعة النطاق في المنطقة. أهم ما توصل إليه تحليلنا:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي: يعزز تحكم إيران بجزر الخليج والمناطق الساحلية قدراتها العملياتية.
- تكتيكات الحرب غير المتكافئة: تستخدم إيران زوارق الهجوم السريع، والطائرات المسيّرة، والألغام، واستراتيجيات الهجوم الجماعي لمواجهة القوات البحرية المتفوقة.
- ترسانة متطورة: صواريخ مضادة للسفن، وصواريخ كروز، وأكثر من ألف طائرة مسيرة تعزز قدرة إيران على الردع.

- عمليات القوات الخاصة: تستطيع فرقة القوات الخاصة البحرية التابعة للحرس الثوري، وهي فرقة نخبة، تنفيذ عمليات تخريب واستخبارات واحتجاز سفن في كل أنحاء الخليج.

- بنية بحرية مزدوجة: يوسع التعاون بين الحرس الثوري والأسطول البري نطاق العمليات ليشمل مناطق تتجاوز المناطق التقليدية.

إن هذا التهديد ليس نظرياً، بل جزء لا يتجزأ من استراتيجية إيران الإقليمية.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: حكم المحكمة العليا ضد تعريفات ترامب الجمركية

بقلم: تومر فادلون، وجيسي ر. واينبرغ

أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة، بأغلبية ستة قضاة مقابل ثلاثة، يوم الجمعة، حكماً يقضي بأن الرئيس ترامب قد تجاوز صلاحياته عندما فرض تعريفات جمركية واسعة النطاق على عدد من الدول. ويُعدّ هذا الحكم ضربة قوية لأجندة ترامب في السياسة الخارجية والاقتصادية. ورداً على ذلك، هاجم ترامب القضاة بشدة، مؤكداً أنه لا ينوي التخلي عن سلطته في فرض التعريفات الجمركية.

وبينما تُخوّل سلطة تحديد التعريفات والضرائب للكونغرس، جادل ترامب بأن قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية لعام 1977 (IEEPA) يمنح الرئيس سلطة أحادية الجانب لتحديد وفرض التعريفات، استناداً إلى ادعاء أن الولايات المتحدة في حالة طوارئ اقتصادية. ويُعدّ هذا الحكم من بين الخطوات القليلة الهامة التي اتخذتها المحكمة العليا للحد من الصلاحيات التنفيذية للرئيس خلال فترة رئاسية اتسمت بتركيز غير مسبوق للسلطة في البيت الأبيض، الذي عمل بشكل منهجي على تقليص القيود المفروضة عليه وإضعاف استقلالية الخدمة المدنية.

بالإضافة إلى القضاة الليبراليين الثلاثة - إيلينا كاغان، وسونيا سوتومايور، وكيثانجي براون جاكسون - انضم قاضيان محافظان آخران إلى رأي الأغلبية الذي كتبه رئيس المحكمة العليا جون روبرتس: نيل غورسوش وإيمي كوني باريت، وكلاهما عيّنهما ترامب بنفسه. بالنسبة للرئيس، كانت الرسوم الجمركية أداة أساسية في سياسته الخارجية والتجارية، وقد استخدمها كألية قسرية ضد الحلفاء والمنافسين على حد سواء، بهدف تغيير علاقاتهم التجارية مع الولايات المتحدة، وكجزء من سياسته المعلنة لإعادة تنشيط الصناعة والتصنيع الأميركيين.

على الرغم من أن الحكم يحدّ من قدرة ترامب على فرض رسوم جمركية أحادية الجانب بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية (IEEPA)، إلا أنه من وجهة نظر الرئيس، يحتفظ بصلاحيات تسمح له بفرض هذه الرسوم. عقب صدور القرار مباشرةً، أعلن ترامب فرض سلسلة من الرسوم الجمركية الشاملة (بدلاً من تحديد نسب متفاوتة حسب الدولة كما كان يفعل سابقاً) بنسبة 10%، ثم رفعها لاحقاً إلى 15%، وذلك بموجب إطار قانوني يسمح للرئيس بتحديد رسوم جمركية تصل إلى 15% لمدة تصل إلى 150 يوماً دون موافقة الكونغرس. وقد أثارت هذه الخطوة تساؤلات حول إمكانية الطعن القانوني

مجدداً. كما يحمل قرار المحكمة العليا تداعيات اقتصادية كبيرة، ويُلقى بظلال من الشك على مستقبل الميزانية الفيدرالية، التي تعتمد على الإيرادات الضخمة المُتحصلة من الرسوم الجمركية.

ووفقاً لخطة الميزانية قبل صدور القرار، كان من المتوقع أن تُدرّ هذه الرسوم حوالي 3 تريليونات دولار على مدى السنوات التسع المقبلة، ويُهدد القرار ما لا يقل عن نصف هذا المبلغ المُخطط له. إضافةً إلى ذلك، ثمة احتمال أن تُطالب الإدارة بدفع تعويضات للمستوردين تتجاوز 100 مليار دولار من عائدات الرسوم الجمركية. مع العلم أن المحكمة لم تُصدر حتى الآن أي توجيهات، كما لا توجد خطة مُنظمة لتنفيذ مثل هذه الخطوة. ووفقاً للممثل التجاري الأميركي جاميسون جريز، فإن الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بالفعل ستستمر في الخضوع للضرائب وفقاً للنسب المحددة بالفعل - وبعضها أعلى من النسبة الحالية.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي : ورقة سياساتية : السيادة الرقمية: إطار مفاهيمي لإسرائيل وتوصيات

بقلم: إليسا غيستي وشترستوك وهاداس لوربر

أصبحت السيادة الرقمية، في السنوات الأخيرة، أحد مكونات القوة الوطنية الأساسية، والمرونة الاقتصادية. والأمن. ويُشكّل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبيانات، والبنية التحتية الحاسوبية كثيفة رأس المال، عناصر أساسية للنشاط الحكومي والعسكري والاقتصادي. وبناءً على ذلك، فإن السيطرة على البنية التحتية الرقمية ليست مجرد مسألة تكنولوجية أو اقتصادية، بل هي شاغل استراتيجي بالغ الأهمية.

تجد إسرائيل، بوصفها قوةً رائدةً في الابتكار التكنولوجي، نفسها حالياً في مفارقة. فهي رائدة في تطوير التقنيات المتقدمة، وتستفيد من بيئة تكنولوجية متطورة للغاية. في الوقت نفسه، يزداد اعتماد إسرائيل على البنى التحتية الرقمية التي تسيطر عليها جهات أجنبية، بما في ذلك مزودو الخدمات السحابية العالميون، وسلاسل توريد أشباه الموصلات، وإطار تنظيمي لا يتوافق دائماً مع حجم الاستثمار، والمخاطر المصاحبة له، والخصائص الفريدة للبنية التحتية الرقمية الاستراتيجية. يُمثل هذا الوضع تحدياً استراتيجياً لإسرائيل: كيف تحافظ على الانفتاح والابتكار مع ضمان السيطرة والمرونة والسيادة على الأصول الرقمية الحيوية؟

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار مفاهيمي للسيادة الرقمية، وتحديد التحديات السياسية الرئيسية، واقتراح أجندة هيكلية وتنظيمية للتنفيذ المتكامل الذي يوازن بين المصالح العامة والاقتصادية والأمنية.

المفهوم: السيادة الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي

تُعرّف السيادة الرقمية بأنها قدرة الدولة على التحكم في بنيتها التحتية الرقمية، وأصول بياناتها، وتقنياتها الأساسية، وأطر الحوكمة والتنظيم الخاصة بها، مع تقليل الاعتماد على الجهات الخارجية إلى أدنى حد. في عصر تُشكل فيه البيانات والحوسبة موارد حيوية، تُعدّ هذه السيطرة بمثابة سيادة الأمن القومي بمعناها الكامل. يشكّل التحكم في البنية التحتية السحابية، ومراكز البيانات، وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي، والقطاع العام، والمؤسسة العسكرية. وقد يؤدي عدم كفاية هذا التحكم إلى ثغرات هيكلية، مما يعرّض الدولة لضغوط جيوسياسية ويقيد حريتها في العمل.

تتطور السيادة الرقمية على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى، تعمل الدولة بشكل أساسي كمستخدم للتقنيات والخدمات الخارجية، وهو ترتيب يُتيح الكفاءة والابتكار، ولكنه يُنشئ تبعية ومخاطر. في المرحلة الثانية، تسعى الدولة إلى السيطرة على البنية التحتية والتنظيم بصفها مالكة، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية محلية (أجهزة، وبرمجيات، ومراكز بيانات) ووضع معايير للأمن السيبراني والتكرار التشغيلي. وهذا يُقلل من التبعية، ولكنه لا يضمن الاستقلالية الكاملة. في المرحلة الثالثة، تُصبح الدولة مُنتجة للتقنيات الأساسية، وتُمارس سيطرتها على الملكية الفكرية والمعرفة الحيوية، مُحققَةً استقلالية شاملة عبر سلسلة التوريد بأكملها، من الشريحة إلى الخوارزمية.

سلاسل التوريد والطاقة والتنظيم: عناصر أساسية للسيادة الرقمية

يعتمد الاقتصاد الرقمي على سلاسل التوريد العابرة للحدود، بدءًا من الأجهزة المتطورة وصولًا إلى البرمجيات وخدمات الحوسبة السحابية. هذا الاعتماد يُعرض الدول لمخاطر جيوسياسية واستراتيجية، كما يتضح من أزمة سلاسل التوريد العالمية خلال جائحة كوفيد-19 والتوترات بين الولايات المتحدة والصين في قطاع أشباه الموصلات. تشير الأبحاث إلى أن إدارة الاعتماد الاستراتيجي أفضل من التفكيك الكامل للعولمة. إن تعزيز القدرات المحلية في مجالات الميزة النسبية، مع الحفاظ على اعتماد مُتحكم به في المجالات الأخرى، يُتيح المرونة مع الحفاظ على الكفاءة والتعاون الاقتصادي العالمي.

في الوقت نفسه، تتطلب السيادة الرقمية نهجًا نظاميًا متكاملًا يُقر بأن مراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي تُعدّ مستهلكين استراتيجيين للكهرباء، ويُعطي الأولوية لربطها بالشبكة، ويعمل في الوقت نفسه على تطوير توليد الكهرباء التقليدية والمتجددة، وسعة التخزين، وشبكة كهربائية مُحدثة.

بالتوازي مع ذلك، يُشكّل التنظيم المُتوافق مع الأنظمة التنظيمية المألوفة، مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أداةً أساسية. يُمكن هذا التوافق الدولة من وضع المعايير، وتحديد الحدود والقواعد التشغيلية، والإشراف على الجهات الفاعلة الأجنبية، وتحفيز الاستثمار في المشاريع كثيفة رأس المال، مع ضمان الشفافية وحماية المستثمرين.

تقييم وضع إسرائيل 2026

على الرغم من استفادة إسرائيل من بيئة تكنولوجية متطورة للغاية، إلا أنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على البنية التحتية العالمية (حيث تقع بين مرحلتَي المستخدم والمالك، مع وجود فجوة كبيرة قبل الوصول إلى مرحلة الإنتاج). تسيطر الشركات متعددة الجنسيات إلى حد كبير على البنية التحتية السحابية، وخدمات الذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، وسلاسل التوريد، في حين أن الإطار التنظيمي المحلي لا يتكيف دائمًا مع حجم الاستثمار، ومستوى المخاطر، والخصائص الفريدة للبنية التحتية الرقمية الاستراتيجية.

يُحقق هذا الاعتماد فوائد اقتصادية قصيرة الأجل، ولكنه ينطوي على مخاطر استراتيجية طويلة الأجل، إذ تُشكل السيطرة على البنية التحتية الحاسوبية والبيانات مصدرًا للنفوذ الجيوسياسي والاقتصادي. وبدون سيطرة وطنية كافية، قد تواجه إسرائيل ضغوطًا تنظيمية، وتقييدًا في الوصول إلى الخدمات الحيوية في أوقات الأزمات، وقيودًا على حرية العمل المدنية والأمنية.

تؤثر أوجه القصور المتأصلة في السوق، والناجمة عن ارتفاع مستويات الاستثمار المطلوبة وطول آفاق العائد على الاستثمار، على تطوير البنية التحتية الرقمية الاستراتيجية. تتطلب المشاريع ذات الصلة - مثل مزارع الخوادم، والبنية التحتية السحابية،

ومرافق الحوسبة عالية الأداء - استثمارات رأسمالية بمليارات الدولارات، وتنطوي على مخاطر تكنولوجية وتنظيمية وتشغيلية كبيرة. لا تتوافق هذه الخصائص مع هياكل السوق المالية التقليدية أو نماذج حوكمة الشركات المعيارية. ونتيجةً لذلك، يواجه القطاع الخاص صعوبة في بدء وتمويل مشاريع ذات أهمية وطنية دون تدخل الدولة أو تعديلات تنظيمية مصممة خصيصًا.

يشكل عدم اليقين التنظيمي عائقًا إضافيًا. ففي الوقت الراهن، لا تُصنّف إسرائيل مزارع الخوادم، أو البنية التحتية السحابية، أو أنظمة الذكاء الاصطناعي كأصول استراتيجية حيوية للبنية التحتية الوطنية. ولا يوفر الإطار التنظيمي الحالي استقرارًا طويل الأجل للمستثمرين ورواد الأعمال. ويؤدي غياب سياسة وطنية وتنسيق بين الجهات التنظيمية - في قطاعات الطاقة والتخطيط والبناء والتمويل والدفاع والاتصالات - إلى تأخيرات وتكاليف تنظيمية باهظة، مما يُثني الاستثمار الخاص. وفي ظل هذه الظروف، قد تُعيق اللوائح المصممة لحماية الجمهور وتعزيز المنافسة، في الواقع، تطوير البنية التحتية الحيوية.

أخيرًا، نشهد اختناقًا في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، ناجمًا عن الفجوة بين الطلب المتزايد على الكهرباء وسرعة توليدها وتطوير شبكاتها. من المتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء بسرعة في السنوات القادمة نتيجة لمراكز البيانات، [3] والذكاء الاصطناعي، وكهربة النقل، وتغير المناخ. مع ذلك، يتسم تطوير البنية التحتية لتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء بجدول زمنية طويلة وقيود تخطيطية وتنظيمية. بدون تسريع وتيرة تطوير قطاع الكهرباء، قد تواجه البنية التحتية الرقمية الحيوية قيودًا على الإمدادات، مما يقوض موثوقية الخدمات الرقمية ويضعف قدرة إسرائيل على الصمود الرقمي والاقتصادي.

من التحديات إلى الفرص: الحاجة إلى تنظيم تمكيني وسياسة بنية تحتية استباقية

تشير التحديات المذكورة أعلاه إلى أن السيادة الرقمية لا يمكن أن تعتمد على قوى السوق وحدها، ولا يمكن أن تكون نتاجًا ثانويًا لسياسة تكنولوجية عامة. إنها تشكل تحديًا نظاميًا متعدد الأبعاد يتطلب تدخلًا حكوميًا استباقيًا، وتنسيقًا بين الوزارات، وتخطيطًا طويل الأجل للبنية التحتية. إن الاعتماد على البنية التحتية الأجنبية، وإخفاقات السوق في المشاريع كثيفة رأس المال، وعدم اليقين التنظيمي، واختناقات الطاقة، ليست مشاكل معزولة، بل هي أعراض لغياب إطار متكامل للسيادة الرقمية. وعليه، يلزم اتباع نهج تنظيمي تمكيني، لا يقتصر هدفه على تقليل المخاطر فحسب، بل يشمل أيضًا تسهيل الاستثمار، وخلق اليقين، وتسريع تطوير البنية التحتية الحيوية.

يتضمن التنظيم التمكيني وضع قواعد مستقرة طويلة الأجل، وإعطاء الأولوية للبنية التحتية الرقمية والطاقة على المستوى الوطني، وإزالة العوائق الهيكلية أمام تمويل المشاريع الاستراتيجية. في هذا السياق، تضطلع الدولة بدور الجهة التنظيمية، والمخططة الاستراتيجية، ومنسقة البنية التحتية، وأحيانًا شريكًا استثماريًا. هذا النموذج مألوف في قطاعات الطاقة والمياه والنقل، وهو مطلوب الآن في المجال الرقمي، حيث تُشكل البنية التحتية للحوسبة والبيانات موارد وطنية أساسية.

توصيات سياساتية لتعزيز السيادة الرقمية في إسرائيل

أولًا، ينبغي صياغة استراتيجية للسيادة الرقمية الوطنية، تُعرّف رسميًا البنية التحتية السحابية، ومراكز البيانات، وبنية الذكاء الاصطناعي، وأصول البيانات كأصول وطنية استراتيجية، على غرار البنية التحتية للطاقة والمياه والاتصالات. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية أهدافًا كمية، وتحليلًا للفجوات، وخطة استثمار متعددة السنوات، وأن تُدار على مستوى الوزارات.

ثانيًا، يلزم إجراء إصلاحات تنظيمية وهيكلية في تمويل وحوكمة المشاريع كثيفة رأس المال. ينبغي النظر في هياكل رأسمالية مخصصة لمشاريع البنية التحتية الرقمية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآليات الرقابة المزدوجة، أو أدوات

التمويل الهجينة، مع ضمان الشفافية والرقابة وحماية المستثمرين. قد يُسهم تكييف الإطار التنظيمي مع خصائص المشاريع الاستراتيجية في الحد من إخفاقات السوق، وتمكين ريادة الأعمال في القطاع الخاص على المستوى الوطني.

ثالثاً، ينبغي تطبيق سياسة متكاملة للبنية التحتية في قطاع الطاقة، تُقرّ بمراكز البيانات وبنية الذكاء الاصطناعي كمستهلكين استراتيجيين للكهرباء، وتمنحها الأولوية في تخطيط التوليد والشبكة والتخزين. ينبغي أن تتضمن هذه السياسة مسارات ترخيص مُسرّعة، ومعايير صارمة للتكرار والموثوقية، وتنسيقاً مُبكراً بين المطورين وهيئات تنظيم الكهرباء والتخطيط. فبدون تسريع استثنائي في تطوير شبكات النقل والتوزيع، لن يُترجم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية إلى قدرة تشغيلية.

رابعاً، ينبغي وضع إطار سيادي هجين لإدارة السحابة والبيانات، يُحدد قواعد واضحة لتخزين ومعالجة البيانات الحساسة، ويُمكن من التكامل بين السحابة الحكومية والخاصة وخدمات السحابة العالمية تحت إشراف الجهات التنظيمية. يجب أن يُوازن هذا الإطار بين الأمن والخصوصية والمنافسة والابتكار، مع ضمان الخضوع للقانون الإسرائيلي.

أخيراً، ينبغي إنشاء منتدى استراتيجي دائم للسيادة الرقمية، يضم ممثلين عن الحكومة والمؤسسة الدفاعية والصناعة والأوساط الأكاديمية. ينبغي أن يُركز المنتدى على صياغة السياسات، وتقييم المخاطر، والتكيف التنظيمي مع التطورات التكنولوجية. ويمكن أن يكون بمثابة منصة للمشاركة في صياغة السياسات، بما يضمن أن تظل السياسة الوطنية ديناميكية وقائمة على المعرفة ومتجاوبة مع الحقائق الجيو-تكنولوجية المتغيرة.

الخلاصة: بين التبعية العالمية والاستقلال التكنولوجي - السيادة الرقمية كنقطة توازن

تقف إسرائيل عند مفترق طرق حاسم، حيث تُشكّل الحوسبة والبيانات والطاقة موارد استراتيجية متكاملة. ويُعدّ الانتقال من الاعتماد على البنية التحتية الأجنبية إلى السيادة الرقمية في مجال الطاقة شرطاً أساسياً للحفاظ على مكانة إسرائيل كدولة رائدة تكنولوجياً وذات سيادة. ولن يُسهم تطوير بنية تحتية رقمية وطاقة سيادية في تعزيز الأمن القومي والمرونة الاقتصادية فحسب، بل سيُشكّل أيضاً محركاً هاماً للنمو، مُولِّداً فرص عمل عالية المهارة، وجاذباً للاستثمارات الأجنبية، ومُعززاً مكانة إسرائيل كمركز عالمي للتقنيات المتقدمة. وسيضمن تطبيق سياسة استباقية وفقاً للتوصيات الواردة في هذه الوثيقة حماية استقلال إسرائيل التكنولوجي والاقتصادي والاستراتيجي في عصر الذكاء الاصطناعي.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: ما الذي تغيّر في السنة الرابعة من الحرب في أوروبا؟

بقلم: جورجي بوروسكون

لم تعد السنوات الأربع من الحرب بين روسيا وأوكرانيا مجرد مرحلة من "الأزمة الحادة"، بل هي ترسيخ لواقع استراتيجي جديد. إنها ليست حرباً إقليمية فحسب، بل اختبار طويل الأمد لمدى صمود الدول والتحالفات والعقائد العسكرية.

ثمن الحرب باهظ. يقترب إجمالي الخسائر البشرية من الجانبين من مليوني شخص، من بينهم حوالي 350 ألف قتيل في الجانب الروسي، وعدد أقل، لكنه مماثل، في الجانب الأوكراني. وقد أدى الشتاء القارس الأخير، بالإضافة إلى حملة الضربات الروسية على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، إلى أزمة حادة في إمدادات الكهرباء والتدفئة والمياه في البلاد. وانقطعت الخدمات عن أحياء بأكملها في المدن الكبرى لفترات طويلة. كما تكبّدت روسيا ضربات موجعة في عمق أراضيها، حيث تستهدف أوكرانيا البنية

التحتية اللوجستية للنفط. تُلحق هذه الضربات، إلى جانب استمرار ضغوط العقوبات وفرضها من قِبل الغرب، ضرراً بالإيرادات وتُضعف الاقتصاد الروسي بشكل مطرد. وعلى الرغم من استمرار روسيا في التقدم على الجبهة، إلا أن تقدمها بطيء. ولا تكفي قدرتها على التجنيد (بمعدل يتراوح بين 30,000 و35,000 جندي شهرياً) إلا بالكاد لتعويض الخسائر المستمرة.

في السنة الرابعة من الحرب، وبعد ضغوط من إدارة ترامب، استؤنفت الجهود الدبلوماسية بين البلدين وعُقدت عدة جولات من المحادثات. ومع ذلك، لم يتم تضييق الفجوة في مواقفهما. يتمحور الخلاف الرئيس حول مطالبة روسيا لأوكرانيا بالانسحاب من منطقة محصنة في دونباس لم يتمكن الجيش الروسي من السيطرة عليها. ولا توجد في أوكرانيا أي رغبة في تقديم تنازلات بشأن هذه القضية، خشية أن يُحسّن هذا الانسحاب بشكل كبير من الوضع العملياتي لروسيا ويُهمّد الطريق لمزيد من الغزو، بل وربما يُهدد كييف، العاصمة.

وقد غيّر عودة ترامب إلى البيت الأبيض الديناميكيات الغربية فيما يتعلق بالحرب. توقفت المساعدات الأمريكية، التي كانت الأكبر في عهد بايدن، باستثناء دعم محدود في مجالي الاستخبارات والاتصالات واللوجستيات. ولا تزال الأسلحة الأمريكية تصل إلى أوكرانيا، ولكن الآن مقابل دفعات مالية من الدول الأوروبية ("تحالف الراغبين")، التي أصبحت المزود الرئيس للمساعدات العسكرية والاقتصادية. وقد تبنى ترامب نهجاً قائماً على الصفقات، يمارس ضغوطاً على الأطراف، لاسيما على الرئيس زيلينسكي. وتسعى كل من روسيا وأوكرانيا للتكيف مع هذا الواقع الجديد واستمالة ترامب: فقد وافقت أوكرانيا على تنازلات إقليمية، بينما أبدت روسيا انفتاحاً على الحوار دون التراجع عن معظم مطالبها، إلى جانب مقترحات للتعاون الاقتصادي الثنائي مع واشنطن كحافز لاستمرار التعاون مع الولايات المتحدة.

كما تواصل الدول الأوروبية صياغة استراتيجية تتناسب مع الواقع الجديد، المتمثل في التهديد الروسي الملموس، وتراجع الدعم الأمريكي، وضرورة الحفاظ على الدعم المقدم لأوكرانيا. بينما يُبدي معظمهم دعمهم لزيلينسكي في مفاوضاته مع ترامب، فإنّ السياسات الداخلية والحركات اليمينية الانعزالية تحول دون تشكيل جبهة أمنية فعالة في القارة، على الرغم من تصاعد النشاط الروسي الهجين، بما في ذلك عمليات التخريب وحتى استخدام الأدوات العسكرية (طائرات مسيرة هجومية، وتعطيل الحرب الإلكترونية، وانهكاكات المجال الجوي).

لم يعد الغرب كتلة موحدة تدعم أوكرانيا بالإجماع على أساس المبادئ الليبرالية. وقد أدى هذا التباين في الدعم إلى إضعاف تدفق المساعدات (الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية على حد سواء)، ولكنه في الوقت نفسه سرّع وتيرة الحوار بين الأطراف المتحاربة، وإن لم يُثمر هذا الحوار بعد. في المرحلة الراهنة، يبدو أن روسيا ستواصل التقدم ببطء على الجبهة، وستُبقى على الضغط الدبلوماسي على أوكرانيا، دون التخلي عن مطالبها. ومن غير المرجح أن ينعكس هذا التوجه ما لم تظهر مجموعة من التحديات - اقتصادية في المقام الأول - قادرة على انهيار النظام الروسي برمته، مع أنه من المستحيل التنبؤ بمدى قرب حدوث هذا السيناريو.

يؤدي التحول في العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وشركائها الغربيين إلى زيادة حاجة أوروبا (وأوكرانيا) إلى بدائل للأسلحة والخبرات الأمنية الأمريكية. ومن وجهة نظر إسرائيل، يُتيح هذا فرصةً للدخول كمزوّد للمعرفة والتكنولوجيا والأساليب في مجال الأمن والمجالات ذات الصلة، لاسيما تجاه دول شرق وشمال أوروبا.

* * *

جيروزاليم بوست : حسابات ترامب بشأن إيران: هل هي مقامرة دبلوماسية أخيرة أم عد تنازلي للصراع؟ - تحليل

بقلم: أميشاي شتاين

قبل وقت قصير من إلقاء الرئيس دونالد ترامب خطابه عن حالة الاتحاد مساء الثلاثاء، خرج مسؤولون كبار من مجلسي النواب والشيوخ من جلسة إحاطة سرية حول إيران، عقدها وزير الخارجية ماركو روبيو ومدير وكالة المخابرات المركزية جون راتكليف. وكانت رسالتهم: "ما سمعناه كان خطيراً للغاية - لحظات عصبية للشرق الأوسط. يجب على الرئيس أن يُقدم حجته للشعب الأمريكي".

بعد ساعات قليلة، حدث ذلك. في أطول خطاب حالة الاتحاد في التاريخ، استمر 107 دقائق، محطماً بذلك الرقم القياسي السابق لترامب، لخص الرئيس في بضع جمل الأسباب التي قد تدفعه إلى شن حرب مع إيران: قتلهم 32 ألف متظاهر، وتطويرهم صواريخ قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، ورفضون التصريح بأنهم لن يطوروا أسلحة نووية.

قائمة أسباب ترامب هي، بالطبع، سيناريو أحلام إسرائيل: القضايا النووية والصواريخ والوكلاء. بمعنى آخر، يبدو أن ترامب يمهّد الطريق للحرب أكثر من السلام، إذ تكاد تنعدم احتمالية موافقة إيران على تقديم تنازلات بشأن القضايا الثلاث.

من جهة أخرى، يثير تصريح ترامب بشأن الاتفاق النووي بعض التساؤلات. فقبل ساعات من خطاب ترامب، نشر وزير الخارجية الإيراني عباس عراقي على تويتر تصريحاً صريحاً يؤكد فيه أن إيران لن تطور أسلحة نووية، فلماذا ادعى ترامب خلاف ذلك؟ هل يُمكن أن يكون هذا بمثابة إشارة للإيرانيين مفادها أن بياناً واضحاً لا لبس فيه من شخصية رفيعة المستوى، حتى من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي نفسه، كفيلٌ بمنع حرب مع الولايات المتحدة، ويُعد إنجازاً شخصياً لترامب؟ بعبارة أخرى، بينما يُفسّر ترامب أسباب الحرب، يُوضّح أيضاً أنه يُفضّل الحل الدبلوماسي.

في الأسابيع الأخيرة، طلب ترامب سماع تفاصيل "ضربة خاطفة" ضد إيران - ضربة تنتهي في ليلة واحدة ولا تُجرّ جميع الأطراف إلى أسابيع من الحرب. وقد واجه البنتاغون صعوبة في تقديم مثل هذه الخطة آنذاك، ولهذا السبب تم جلب أعداد هائلة من الأفراد والمعدات العسكرية الأميركية إلى الشرق الأوسط، مع توقع وصول المزيد.

الضربة الإيرانية قد تأتي بنتائج عكسية، وقد تُؤدي إلى تصعيد الموقف، يُحدّر الجنرالات ترامب، حتى الآن، يُخبره جنرالات ترامب أن الضربة، مهما بلغت قوتها، قد لا تُحدث "حدثاً عابراً"، بل قد تُؤدي إلى تصعيد الموقف أو حتى تُظهر الإيرانيين بمظهر المنتصر.

حذر دبلوماسيون عرب مؤخراً مسؤولين كباراً في واشنطن قائلين إنهم "يخوضون معركة صعبةً للغاية. لن يتنازل الإيرانيون، وسيستعين عليكم خوض حملة طويلة الأمد، حتى وإن لم ترغبوا بذلك".

وعلى الرغم من كل هذا، يشير سلوك إدارة ترامب خلال الأسبوع الماضي إلى أن ترامب يميل نحو الحرب. ويقول مسؤولون في إسرائيل، إلى جانب بعض المسؤولين في واشنطن، إنه لا توجد فرصة لتقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، يبدو أن ترامب مستعد لمنح فرصة أخيرة. فهل كان الخطاب مجرد استدراج للإيرانيين، أم تبريراً ليوم ستُسمع فيه دوي الانفجارات في طهران؟ سنعرف على الأرجح خلال الأيام القليلة المقبلة.

* * *

جيروزاليم بوست: زيارة مودي لإسرائيل منعطف استراتيجي للأمن العالمي - رأي

بقلم: باوشالي لاس

عندما يزور رئيس الوزراء ناريندرا مودي إسرائيل في 25-26 فبراير/شباط، ستكون الزيارة أكثر بكثير من مجرد زيارة رسمية. سيلقي مودي خطاباً أمام الكنيست، ويشارك في منتدى الابتكار في القدس، ويؤدي التحية في ياد فاشيم. تعكس كل محطة عمق واتساع العلاقات الهندية الإسرائيلية: الثقة السياسية، والتعاون التكنولوجي، والفهم المشترك للتهديدات الوجودية.

بالنسبة للإسرائيليين، لا ينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه مجرد مشاركة تركز على الدفاع، بل كنقطة تحول استراتيجية، لها تداعيات على أمن كل من الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

الهند، أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد السكان وإحدى أسرع الاقتصادات نموًا، ليست غريبة عن المخاطر.

لا تواجه الهند تهديدات عسكرية تقليدية من جيرانها المسلحين نوويًا فحسب، بل تواجه أيضًا انتشار الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة عبر حدودها. تسعى جماعات مستوحاة من الخطابات المتطرفة إلى زعزعة استقرار الهند داخليًا وإقليميًا.

يمنح هذا التحدي المزدوج، المتمثل في التهديدات التقليدية والأيديولوجية، الهند منظورًا فريدًا يتماشى مع واقع الأمن الإسرائيلي. يدرك كلا البلدين ضرورة التصدي للعنف المدفوع أيديولوجيًا بحزم، مع حماية السكان المدنيين والبنية التحتية قدر الإمكان.

يشكّل هذا الفهم المشترك - بأن البقاء يتطلب استراتيجية، وبصيرة، وكفاءة عملياتية - أساس الثقة بين إسرائيل والهند. لا تحتاج إسرائيل إلى شرح منطق الدفاع عن نفسها؛ فالهند تدركه تمامًا. ويؤكد المشهد الأمني الإقليمي ضرورة التعاون الهندي الإسرائيلي.

باكستان، الدولة النووية التي لها تاريخ في رعاية الإرهاب بالوكالة، تُحدّث قدراتها الصاروخية والمسيرة بمساعدة من الصين وتركيا. وقد حدّر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت مؤخرًا من أن تركيا تُصبح "إيران الجديدة" - حيث تُمارس نفوذًا أيديولوجيًا وعسكريًا يتجاوز حدودها بكثير.

يُهدد محور تركيا وباكستان، المدعوم بالتكنولوجيا الصينية، دولتين ديمقراطيتين - الهند وإسرائيل - بنفس مزيج الصواريخ والمسيرات والوكلاء. إن حجم التهديد، الذي يجمع بين المخاطر العسكرية التقليدية والأيديولوجية المتطرفة، غير مسبوق.

لا يستطيع أي من البلدين مواجهة هذا التحدي بمفرده. لذا، فإن الشراكة الهندية الإسرائيلية ليست خيارًا، بل هي ضمانة استراتيجية. فلماذا ينبغي لإسرائيل أن تهتم؟

لطالما اعتمدت إسرائيل على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في الدعم العسكري والدبلوماسي. ولا يزال هذا التحالف أساسيًا، لكن السنوات الأخيرة كشفت عن هشاشته. فالرأي العام يتغير، والانتخابات تُغير السياسات، وشحنات الأسلحة قد تُستخدم كورقة مساومة. ويُظهر تصاعد معاداة السامية في الغرب أن الدعم ليس مضمونًا. تقدم الهند نهجًا مختلفًا: موثوقة راسخة في الخبرة المشتركة. نهجها عملي، قائم على المصالح، ومتسق. تتبادل الهند المعلومات الاستخباراتية بسرية تامة، وتستثمر في التطوير المشترك، وتُعطي الأولوية للنتائج الأمنية على حساب المواقف الأخلاقية.

وُعدّ حجم الهند عاملاً حاسماً. فقد بلغت ميزانيتها الدفاعية للسنة المالية 2026-2027 رقمًا قياسيًا بلغ نحو 94 مليار دولار، لتكون بذلك من بين الأكبر في العالم. لكن الهند لا تكتفي بشراء المعدات، بل تستثمر في مستقبلها.

في إطار مبادرة "أتمنير بهار بهارات" (الهند المكتفية ذاتيًا)، تخطط الهند لاستخدام التكنولوجيا الإسرائيلية لبناء أنظمة على أراضيها. وهذا يُتيح للصناعة الهندية توسيع نطاق الإنتاج في جميع أنحاء البلاد الشاسعة، مع دمج الخبرة الإسرائيلية في المعدات المصنعة محليًا. أما بالنسبة لإسرائيل، فيُمثل هذا فرصة هائلة. إذ يُمكن تطبيق التكنولوجيا الإسرائيلية على نطاق واسع في الهند، ما يُتيح الوصول إلى سوق كبيرة وديناميكية، والمساهمة في تطوير أنظمة متطورة ومُجربة في ساحات المعارك. إنها شراكة حقيقية: تُقدّم إسرائيل ابتكارات متطورة وخبرات تشغيلية، بينما تُقدّم الهند قوة تصنيعية ونفوذًا استراتيجيًا.

بالنسبة للصناعات العسكرية الإسرائيلية، تُوفّر هذه الشراكة الاستقرار والنمو. وبالنسبة للبلدين، تُعزّز شراكة تزداد أهميتها في الأمن الإقليمي والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ومع مرور الوقت، قد يُتيح هذا لإسرائيل تنوع مصادر اعتمادها الاستراتيجي والتقليل من اعتمادها على النوايا الحسنة الغربية.

يُغفل النقاد في الهند جوهر الموضوع.

لا بدّ لي من الإشارة هنا إلى أن زيارة رئيس الوزراء مودي إلى إسرائيل لا تحظى بتأييد الجميع في الهند. فالعديد من النقاد، ولا سيما في الأوساط الليبرالية واليسارية التي تحدثت معها خلال زيارتي الأخيرة للهند، فضلًا عمّا قرأته في الأخبار الهندية، يُوطّرونها من منظور "أخلاقي"، مُشيرين إلى أن توثيق العلاقات مع إسرائيل يعني التواطؤ في ما يُزعم أنه "إبادة جماعية إسرائيلية في غزة".

غالبًا ما يعكس هذا المنظور الروايات السائدة في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام الرئيسية، بدلاً من الحقائق على أرض الواقع. لكن لا يُمكن توجيه السياسة الخارجية بالسوسم أو الخطابات المُتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي أو الآراء الأحادية. تواجه الهند تهديدات حقيقية - تقليدية وغير متكافئة وأيديولوجية. إن الخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات مأساوية، لكن جماعات مثل حماس تتعمد التغلغل بين المدنيين وتدعو علنًا إلى تدمير إسرائيل - وهو ما يُعدّ غاية الإبادة الجماعية. من المهم التمييز بين أفعال الجماعات الإرهابية ومأساة الحرب؛ فالخسائر البشرية وحدها لا تُشكّل إبادة جماعية.

كما يعتقد بعض الهنود خطأً أن إسرائيل مستوطنة استيطانية أوروبية. أذكّرهم بأن الوجود اليهودي في أرض إسرائيل يمتد لآلاف السنين، مع وجود أدلة أثرية وأثار تاريخية في جميع أنحاء البلاد. وعندما يتعرف الناس المستوطنات اليهودية المتنوعة في إسرائيل والواقع المتعدد الثقافات للمجتمع الإسرائيلي الحديث، غالبًا ما يُفاجأون. هذا الوعي المباشر يُبيّن أهمية الزيارات - سواء على المستوى الرسمي أو للمواطنين العاديين.

يمكن لاجتماع رؤساء الدول، مثل اجتماع نتنياهو ومودي، أن يفتح آفاقًا لحوارات مستقبلية وتفاهات بين الشعوب، مما يسمح للأفراد بتجربة تنوع إسرائيل وحيويتها بشكل مباشر. لا تقتصر هذه العلاقة على الصواريخ وأنظمة الذكاء الاصطناعي فحسب. بصفتي هنديًا ألمانيًا زرت إسرائيل مرارًا منذ 7 أكتوبر 2023، وشهدت صمود الإسرائيليين وإنسانيتهم تحت وطأة الهجمات، أرى ما هو أعمق: حضارتان عريقتان ضمن ديمقراطيتين نابضتين بالحياة، تتسمان بروح المبادرة والابتكار والمرونة. يشمل التعاون بين البلدين بالفعل مجالات الزراعة، وإدارة المياه، والأمن السيبراني، والشركات الناشئة، وهذه مجرد البداية.

زيارة رئيس الوزراء مودي ليست سوى بداية الطريق. في نهاية المطاف، يحدوني الأمل في مزيد من التواصل بين الشعبين، وأن يسافر مواطنو البلدين ويلتقوا ويتفاعلوا. ومن خلال ذلك، قد يكتشفون ما اكتشفته: على الرغم من الاختلافات، فإننا نتشارك أوجه تشابه حضارية وثقافية، والتزامًا بالتنوع، وقواسم مشتركة أكثر مما نتصور.

* * *

جبروزاليم بوست: قمة التوسع: لماذا يجب أن تحوّل زيارة مودي الثقة الثنائية إلى قوة استراتيجية عظمى؟ - افتتاحية

وصل رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى إسرائيل هذا الأسبوع في زيارة دولة يوم الأربعاء، وهي زيارته الثانية للبلاد، وتُعدّ لحظة نادرة رفيعة المستوى تأتي بعد أشهر من التحسن الملحوظ في العلاقات الثنائية... أعلن مكتب رئيس الوزراء الهندي أن المتوقع أن يستعرض رئيس الوزراء مودي ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التقدم المحرز في الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، وأن يناقشا الخطوات المقبلة في مجالات الدفاع والأمن، والعلوم والتكنولوجيا، والابتكار، والزراعة، وإدارة المياه، والتجارة، والاقتصاد، والعلاقات الشعبية. كما من المتوقع أن يلتقي مودي الرئيس إسحاق هرتسوغ.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، زار وزير التجارة الهندي بيوش غويال إسرائيل ووقع على بنود مرجعية لبدء مفاوضات منظمة بشأن اتفاقية تجارة حرة بين الهند وإسرائيل. ووصف مكتب الإعلام الحكومي الهندي التوقيع بأنه إنجاز هام، وأفاد بعقد أكثر من 250 اجتماعًا ثنائيًا خلال الزيارة، إلى جانب منندييات جمعت قادة الأعمال والحكومة من كلا الجانبين.

في سبتمبر، وقّعت الهند وإسرائيل أيضًا اتفاقية الاستثمار الثنائية في نيودلهي. وقالت وزارة المالية الهندية إن الاتفاقية صُممت لتوفير مزيد من اليقين والحماية للمستثمرين، بما في ذلك تسوية المنازعات عن طريق التحكيم، مع الحفاظ على الحقوق التنظيمية للدول. وأشار التقرير أيضًا إلى أن الاستثمارات الثنائية بلغت آنذاك نحو 800 مليون دولار، وسلط الضوء على مجالات التعاون، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والبنية التحتية، والتنظيم المالي، والمدفوعات الرقمية.

كما شهد قطاع الزراعة، أحد أقدم وأهم ركائز العلاقة، تقدماً ملحوظاً في عام 2025. ففي أبريل/نيسان، وقّعت الهند وإسرائيل اتفاقية تعاون زراعي وخطة عمل، حيث أكدت الحكومة الهندية على العمل المشترك في مجالات الأمن الغذائي، والبنود، وتقنيات ما بعد الحصاد، وتوسيع مراكز التميز. وأوضحت وزارة الزراعة الهندية أن الشبكة تضم 43 مركزاً للتميز، منها 35 مركزاً تعمل بكامل طاقتها في مختلف أنحاء الهند.

لا يزال مفهوم الممر الاقتصادي الأوسع نطاقاً بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، الذي أُعلن عنه لأول مرة في قمة مجموعة العشرين عام 2023 من قبل الهند والولايات المتحدة ودول أوروبية رئيسية وشركاء خليجيين، جزءاً من الخارطة طويلة الأمد التي تربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط. وقد وصفت وزارة الخارجية الهندية المكونات الشرقية والشمالية الأساسية للممر في ردود برلمانية رسمية.

يظل التعاون الأمني محورياً. أفاد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) عام 2025 أن إسرائيل كانت ثامن أكبر مُصدّر للأسلحة في العالم خلال الفترة 2020-2024، وأن الهند كانت أكبر مستورد منفرد للأسلحة الإسرائيلية، حيث استحوذت على 34% من الصادرات الإسرائيلية خلال تلك الفترة.

حان الوقت للتعامل مع الهند كأولوية استراتيجية قصوى. لطالما تعاملت إسرائيل مع الهند كصديق مهم لسنوات. وتُعد زيارة مودي فرصة سانحة للتعامل مع الهند كأولوية استراتيجية قصوى.

تتسم العلاقة بالثقة والتاريخ والتوافق السياسي. إلا أنها تعاني أيضًا من نقطة ضعف متكررة: ضعف التنفيذ مقارنةً بالإمكانات. إسرائيل والهند تُجيدان توقيع الاتفاقيات الإطارية. يحتاجون الآن إلى توسيع نطاق أعمالهم.

ينبغي أن يكون هذا التوسع اقتصاديًا في المقام الأول، لأن الاقتصاد يُرسي دعائم الاستقرار عندما تُصبح السياسة مُشتتة. ينبغي لإسرائيل السعي لتحقيق مكاسب سريعة وعملية بالتزامن مع استمرار مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة: تسهيل الوصول إلى الأسواق في القطاعات التي سبق أن ناقشتها الحكومتان، وإطلاق مشاريع تجريبية مشتركة للابتكار، وتحسين قنوات التمويل، وتسريع الموافقات للشركات الإسرائيلية القادرة على تقديم حلول في مجالات المياه، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا الزراعية، والتكنولوجيا الصحية، والبنية التحتية، على نطاق هندي. تُعد الهند من بين المجالات القليلة التي يُمكن أن يُحدث فيها الإبداع الإسرائيلي تأثيرًا على مستوى السكان.

الجانب الجيوسياسي قويٌّ بنفس القدر: فشراكة هندية إسرائيلية أقوى تُعزز مكانة القدس في آسيا، وتُوفر لنيودلهي شريكًا مُجربًا في مجالات التكنولوجيا، والمرونة، والأمن تحت الضغط.

الجانب الاستراتيجي أوسع نطاقًا من مبيعات الدفاع. ينبغي لإسرائيل والهند توسيع العمل المشترك في مجالات حماية البنية التحتية الحيوية، وأمن سلاسل التوريد، وحوكمة الذكاء الاصطناعي للتطبيقات الدفاعية، ومرونة الغذاء والماء، والتأهب للطوارئ. هذه هي المجالات التي ستُحدد القوة الوطنية في العقد القادم.

هناك أيضًا بُعد ديمقراطي لا ينبغي تجاهله. الهند وإسرائيل دولتان مختلفتان تمامًا، لكنهما تعملان تحت رقابة متواصلة وتهديدات أمنية مستمرة. إنهما تدركان معنى الحكم في ظل هذه الظروف الصعبة. هذه التجربة المشتركة تُرسخ أساسًا للشفافية الاستراتيجية، لا مجرد المجالات الدبلوماسية.

ينبغي أن تختتم زيارة مودي بتصريحات ودية، وأن تُدشن أيضًا أجندة أكثر طموحًا. وإذا أسفرت هذه الزيارة عن وضع جدول زمني لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، ودفعة استثمارية جادة، وآلية مشتركة بين الوزارات لمتابعة التقدم في القطاعات الأساسية، فسيكون لها أثر بالغ حتى بعد انحسار ضجيج الأخبار. تربط إسرائيل والهند بالفعل علاقة متينة، والمهمة اليوم هي تعزيز أثرها على نطاق أوسع بكثير.

* * *

جيروزاليم بوست: من أوروبا إلى آسيا: رؤية إسرائيل "الإسبرطية الخارقة" تجد حليفًا جديدًا في الهند - رأي

بقلم أوشريت بيرفادكر

قبل خمسة أشهر، جسّد خطاب "الإسبرطية الخارقة" التناقض المؤلم لأمةٍ في حالة حرب. تميّز زخم الخطاب بمفارقةٍ قاسية – شعبٌ دُفنت قلوبهم في ظلام أنفاق حماس، يشاهدون عقارب الساعة تنفذ على أحبائهم الأسرى، بينما كانت قوتهم العسكرية تُشعر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. من مقر الحوثيين المُدمّر إلى أرضفة الحديدية المُشتعلة، أظهرت إسرائيل عزيمةً إسبرطية.

وسط هذه الانتصارات العملية وتزايد الإدانات العالمية، قدّم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو صورةً صادمةً لديمقراطية تتجه نحو الاكتفاء الذاتي المطلق. وطرح رؤيةً لحصنٍ مكتفٍ ذاتيًا (مستقل اقتصاديًا) كدرعٍ ضد العزلة الدبلوماسية. إلا أن هذا المثال "الزاهد" يصطدم بواقع القرن الحادي والعشرين القاسي. ففي عالمٍ شديد الترابط، لا يُمثّل الاقتصاد المغلق ملاذًا استراتيجيًا، بل وهماً هشاً يتجاهل حقائق السياسة الحديثة. لكن الرسالة الحقيقية لم تكن عن الانطواء على الذات، بل عن التطلع إلى الشرق. لقد بلغ التمرکز الأوروبي الإسرائيلي ذروته، وانكشفت حدود التبعية الغربية بعد 7 أكتوبر 2023. وبدل السعي وراء وهم الاكتفاء الذاتي، تتجه إسرائيل نحو واقع جديد يتمحور حول آسيا. في هذا النظام العالمي الناشئ، أصبحت آسيا، بقيادة الهند، ركيزةً أساسيةً للأمن القومي الإسرائيلي وبقائه.

في ظل هذا الفراغ الاستراتيجي، يُمثل وصول رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي هذا الصباح إعلانًا قويًا عن نواياه. فهو يُجسد كيف تتطلع أكبر ديمقراطية في العالم والديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط إلى مستقبل مشترك، مُعلنةً نهاية العلاقات النفعية وبداية شراكة وثيقة.

الهند طرفٌ فاعلٌ رئيس في النظام العالمي المتغير.

في تحولٍ جذري عن العام 2017، لم تعد الهند تأتي كمُستهلكٍ للابتكارات الإسرائيلية فحسب، بل كطرفٍ فاعلٍ رئيس في النظام العالمي المتغير. وبصفتها قوةً صاعدةً في موازين القوى العالمية، تقود الهند عملية الخروج من أحادية القطبية، وهو نظامٌ قديمٌ أمضى السنوات القليلة الماضية في حالةٍ من التراجع، مُتَحَسِّرًا على فقدان هيمنته العالمية. إن وجود مودي في القدس، في ظلّ تذبذب العواصم الغربية، يُشير إلى أن إسرائيل، "القوة العظمى"، قد رسّخت وجودها الاستراتيجي، وهي لا تتردد في استخدام نفوذها. هذه هي اللحظة التي يتحوّل فيها مبدأ "التوجّه شرقًا" إلى واقع ملموس، مُتجسّدًا في عقود الدفاع وممرات التجارة، مُؤكّدًا أن نيودلهي هي المحرك الرئيسي لعمق إسرائيل الاستراتيجي في عالم مُنقسم.

بعد هجوم 7 أكتوبر، كان مودي أول من أدان الهجوم الإرهابي الدموي. لم يقتصر الدعم الهندي على التصريحات فحسب، بل حقّز تغييرًا جذريًا في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، تغييرًا لن يعود إلى ما كان عليه الوضع سابقًا. ولأول مرة، تقلّص التفاوت التاريخي الذي ميّز معادلة الدفاع. فقد زوّدت نيودلهي بذخائر حيوية وتقنيات عسكرية متطورة خلال لحظات عصبية من التدهور الدبلوماسي والمعنوي.

شكّلت هذه المساعدة الدليل القاطع على أن مبادرة "صُنِع في الهند" لم تعد مجرد وسيلة لتحديث الجيش الهندي في مواجهة الصين وباكستان. بل تحوّل الأمر إلى ضرورة وجودية لإسرائيل. ففي عصرٍ بات فيه الدعم الأوروبي خاضعًا بشكل متزايد للأهواء السياسية، أصبحت القدرة على الحفاظ على خطوط إنتاج مشتركة مع شريك موثوق بمثابة الضمانة الأساسية لإسرائيل لضمان استمراريتها الاستراتيجية. لقد تطورت "إسبرطة الخارقة" التي سعى إليها نتياهو. فالاستقلال المطلق ليس إلا سرابًا في عالمٍ تتشابك فيه الاقتصادات والأمن تشابكًا وثيقًا. ويكمن سبيل إسرائيل نحو الصمود في اختيار شركاء استراتيجيين يشاركونها تجاربها الصعبة.

الهند هي ذلك الشريك. فبعد أن عانت الهند من وطأة الإرهاب المستمر، باتت على دراية تامة بخطر الإسلام الراديكالي، تلك الأيديولوجية التي تسعى إلى طمس نسيجها الحضاري. ويمثل التحالف الهندي الإسرائيلي توافقًا استراتيجيًا عميقًا بين ديمقراطيتين ترفضان الخضوع لقوى التعصب الديني. ولا تنفرد إسرائيل وحدها في توجيهها نحو نيودلهي. فالمجتمع الدولي أيضًا يُقرّ بأن الهند هي مركز الثقل الجديد. تُوقّر اتفاقية التجارة الحرة التاريخية التي وُقعت مؤخرًا بين الهند والاتحاد الأوروبي الزخم اللازم لإحياء مشروع مركز التجارة الدولية (IMEC)، واطّعت إسرائيل في قلب خريطة تجارية عالمية جديدة.

يهدف هذا المسار إلى تدفق الاستثمارات والوظائف والتجارة واسعة النطاق إلى المنطقة، وهو ما تحتاجه إسرائيل بشدة بعد الحرب، مُعيدًا إحياء التكامل الإقليمي الذي تعرّض للعرقلة في أكتوبر/تشرين الأول.

تجاوز ثقل النفوذ الهندي حدود السياسة، واستحوذ على اهتمام كبرى شركات التكنولوجيا في العالم. وقد أكّدت القمة الدولية للذكاء الاصطناعي التي عُقدت الأسبوع الماضي على دور الهند كأفق جديد للابتكار. ومع توجّه أنظار العالم نحو نيودلهي، يتعيّن على إسرائيل التحرك بحزم لدمج بصمتها الابتكارية الفريدة في هذا النظام البيئي الضخم. لم يعد التفاعل مع سوق يضم أكثر من مليار نسمة خيارًا، بل أصبح ضرورة حتمية في عالم متغيّر. ولتحقيق ذلك، يلزم تحقيق اختراق تنظيمي، يتمثل أساسًا في توقيع اتفاقية تجارة حرة. على الرغم من صغر حجم إسرائيل مقارنةً بالعملاق الهندي، إلا أنها تمتلك قيمة هائلة للمساهمة، كالتفكير الابتكاري والجرأة، وهما صفتان لا تزالان مطلوبتين بشدة لتحقيق النمو الهندي. في هذه المعادلة الرابحة للطرفين، حيث يلتقي الابتكار الإسرائيلي بالحجم الهندي، يكمن الطريق أمام إسرائيل لتصبح "إسبرطة العملاقة" التي يتصورها نتنياهو.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: تحليل: ساعات الحسم: هل نحن أمام تقدم نحو اتفاق نووي جديد، أم عد تنازلي لضربة أمريكية؟

بقلم: أمير بار-شالوم

قبيل جولة المحادثات المقررة يوم الخميس بين الولايات المتحدة وإيران في جنيف، ورغم التنسيق الوثيق بين حكومة نتنياهو وإدارة ترامب، تفتقر إسرائيل إلى إجابة واضحة وحاسمة بشأن التوجه النهائي للولايات المتحدة. وكان التقييم في إسرائيل، منذ بدء المفاوضات الأمريكية الإيرانية في أوائل فبراير، هو أن المحادثات لن تؤتي ثمارها. وبالفعل، استُقبل الإعلان هذا الأسبوع عن جولة إضافية من المفاوضات في إسرائيل بشيء من المفاجأة. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة هذه المرة أكثر حزمًا، حيث قدمت للإيرانيين إنذارًا نهائيًا قبل المحادثات: طالبت فيه طهران بتقديم رد تفصيلي بحلول يوم الثلاثاء بشأن التنازلات التي هي على استعداد لتقديمها. وأشارت واشنطن إلى أن القرار النهائي بشأن المضي قدمًا في محادثات الخميس المقررة سيتوقف على طبيعة الرد الإيراني.

ويبدو أن الإيرانيين أخذوا هذا التهديد على محمل الجد؛ فإدراكًا منهم، ربما، بأنهم قد حُصروا بالزاوية، كانوا بصدد تسليم ردهم إلى مسقط عبر علي لاريجاني – وهو الشخص الأكثر قربًا من المرشد الأعلى، مما يعني ظاهريًا تقديم مقترح جدي يحظى بالموافقة الشخصية لعلي خامنئي.

ووفقًا لتقارير عدة، من المتوقع أن يتضمن العرض الإيراني نقل نصف اليورانيوم المخصب بنسبة 60% إلى دولة نائية، بينما يتم تخفيف النصف المتبقي على الأراضي الإيرانية، وذلك مقابل رفع جزء كبير من العقوبات الاقتصادية. ومع ذلك، فمن

المشكوك فيه أن يلي مثل هذا الاقتراح الحد الأدنى من المطالب الأميركية. إذ من شأن ذلك أن يترك لإيران ما يكفي من المواد عالية التخصيب للمضي قدمًا نحو إنتاج قنبلة إذا ما اختارت ذلك، ولتكون بمثابة ورقة مساومة في المستقبل.

ويدرك الإيرانيون ذلك جيدًا، ولهذا السبب يطلبون انضمام رفايل غروسي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى الاجتماع المحتمل في جنيف يوم الخميس. فغروسي – الذي كان حتى وقت قريب شخصًا غير مرغوب فيه في إيران وكان يحتاج إلى حماية من الأجهزة الأمنية النمساوية — يتم تحويله الآن من قبل الإيرانيين من عبء إلى مكسب.

بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إزالة نسبة كبيرة من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% سيُعد إنجازًا هامًا. فمنذ شهر، يجوب غروسي العالم محذرًا من أنه فيما يتعلق بالرقابة، أصبحت إيران في مرحلة ما بعد “حرب الـ 12 يومًا” ثقبًا أسود أكبر مما كانت عليه قبل النزاع.

هل ستنتج “التنازلات” الإيرانية المحتملة بشأن اليورانيوم المخصب في رجحان الكفة لصالح إبرام صفقة بدلًا من توجيه ضربة أمريكية؟ هذا أمر مستبعد للغاية، وإن كان لا يمكن استبعاد هذا الاحتمال تمامًا.

يعتمد الأمر في المقام الأول على ما ستقدمه طهران أيضًا، وما إذا كان بإمكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب تصوير ذلك على أنه استسلام إيراني – وخاصة وأن ذلك يتزامن مع خطاب حالة الاتحاد الذي سيلقيه ليلة الثلاثاء.

جادل داني سيترينوفيتش، الرئيس السابق للفرع الإيراني في دائرة البحوث بالاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والزميل الحالي في معهد دراسات الأمن القومي، يوم الاثنين بأن الإدارة الأميركية “تعاني من فجوة مفاهيمية عميقة في كيفية فهم كوادرها للنظام الإيراني.”

وأشار سيترينوفيتش إلى أن “طهران تعمل وفق خطوط حمراء محددة جيدًا – خاصة فيما يتعلق ببقاء النظام، وقدرات الردع، والنفوذ الإقليمي”، مضيفًا: “إنها لن تتنازل عن هذه المصالح الجوهرية حتى لو كان الثمن مواجهة عسكرية.”

بمعنى آخر، النظام الإيراني مستعد لصدام عسكري بشرط ضمان بقائه. وفي المقابل، يرى كبار المسؤولين المقربين من الرئيس الأميركي، وعلى رأسهم وزير الخارجية ماركو روبيو، أن “إعادة خلط الأوراق” فقط – أي توجيه ضربة – هي السبيل الوحيد لجعل القيادة الإيرانية الحالية أكثر مرونة، من خلال إحداث تغييرات داخلية، أو بدلًا من ذلك، إحداث تغيير في القيادة.

إذا تم تنفيذ ضربة تقودها الولايات المتحدة، فإن شدتها ستشير إلى هدفها المقصود: انهيار النظام أو مجرد محاولة لإجباره على التنازل. ولا تزال إسرائيل تشعر بقلق عميق إزاء احتمال توجيه ضربة محدودة، إذ لا ترى أي ضمانة بأن تؤدي مثل هذه الخطوة إلى تلين المواقف الإيرانية أو إحداث تحول في مفاهيم النظام. بل إن المخاوف في إسرائيل تذهب إلى أن النتيجة قد تكون عكس الهدف المنشود تمامًا، وأنه في حال نجا النظام من الضربة، فقد يخرج منها أقوى مما كان عليه من قبل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: في سابقة هي الأولى من نوعها، السفارة الأميركية ستقدم خدمات قنصلية في مواقع مؤقتة في مستوطنتين بالضفة الغربية

أعلنت السفارة الأميركية في إسرائيل يوم الثلاثاء أنها ستدير لأول مرة مواقع مؤقتة في مستوطنتين بالضفة الغربية لتقديم خدمات جوازات السفر للمواطنين الأميركيين. ستقام أولى هذه الفعاليات المؤقتة يوم الجمعة في مستوطنة إفرات، التي تضم

مجتمعاً كبيراً من المهاجرين الأميركيين. كما ستستضيف مستوطنة بيتار عيليت، ذات الأغلبية الأرثوذكسية المتشددة، فعالية للخدمات القنصلية، إلى جانب مدينة رام الله الفلسطينية، وفقاً لما ذكرته السفارة الأميركية في منشور على منصة إكس، مضيفة أنه ستكون هناك أيضاً مواقع مؤقتة في حيفا والقدس وتنانيا وبيت شيمش.

ورحبت وزارة الخارجية الإسرائيلية بـ "القرار التاريخي للسفارة الأميركية في القدس بتوسيع الخدمات القنصلية للمواطنين الأميركيين في يهودا والسامرة." ونشرت وزارة الخارجية تغريدة قالت فيها: "شكراً [للسفير الأميركي لدى إسرائيل مايك هاكابي] لجعل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة أقرب وأقوى من أي وقت مضى."

خلال كلمة ألقاها في فعالية بالكنيسة للاحتفال بالعلاقات الإسرائيلية الأميركية، شكر وزير الخارجية غدعون ساعر السفارة الأميركية على "قرارها الهام بتوسيع الخدمات القنصلية لتشمل مستوطنة إفرات في يهودا والسامرة"، وهو الاسم التوراتي للضفة الغربية. ويُقدر عدد حاملي الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية الذين يعيشون في الضفة الغربية بعشرات الآلاف.

وإلى جانب المواقع المؤقتة، تقدم الولايات المتحدة خدمات جوازات السفر والخدمات القنصلية في السفارة بالقدس، وكذلك في فرع تل أبيب. وسبق للسفارة الأميركية أن قدمت خدمات قنصلية في رام الله ومدن فلسطينية أخرى في الضفة الغربية. ولم يصدر تعليق فوري عن المسؤولين الفلسطينيين على إعلان يوم الثلاثاء. وجاء هذا الإعلان رغم نفي السفارة اعتزامها افتتاح مكتب جديد - سواء كان مؤقتاً أو دائماً - في إفرات، وذلك بعد أن حاول رئيس مجلس المستوطنة التلميح للفعالية المؤقتة في وقت سابق من هذا الشهر واصفاً إياها بأنها فرع قنصلي.

وبينما صرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه لن يسمح لإسرائيل بضم الضفة الغربية، فقد أعرب هاكابي عن دعمه لهذه الخطوة المثيرة للجدل في الماضي، ويبدو أن قرار السفارة بالعمل من داخل مستوطنات الضفة الغربية يمثل إشارة نحو السيادة الإسرائيلية في المنطقة.

ويعتبر المجتمع الدولي - باستثناء الولايات المتحدة في عهد ترامب - المستوطنات في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي. وتعارض إسرائيل، التي سيطرت على المنطقة في حرب "الأيام الستة" عام 1967، هذا الموقف، مستشهدة بصلات تاريخية بالمنطقة وضرورة أمنية للاحتفاظ بها. ومع ذلك، وبعد موافقة المجلس الوزاري الأمني المصغر الإسرائيلي هذا الشهر على سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز قبضة القدس على المناطق التي يأمل الفلسطينيون أن تشكل دولتهم المستقبلية، رد ترامب وإدارته بتكرار معارضتهم للضم، معربين عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تقويض الجهود الرامية لاستقرار قطاع غزة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل : مودي يزور الكنيسة: خط أنابيب لا تر اقبه واشنطن

بقلم : إليشا بيكر

اليوم، سيصبح ناريندرا مودي أول رئيس وزراء هندي يلقي خطاباً أمام الكنيسة. من المرجح أن يركز التغطية الإعلامية على الرمزية الرفيعة المستوى: ديمقراطيتان، علاقة شخصية ودية بين الزعيمين، شكوك مشتركة تجاه الإسلام السياسي. كل ذلك حقيقي ومهم. لكن بصفتي باحثاً أمضى السنوات الأربع الماضية في دراسة هذه المنطقة، أود التركيز على جانب يتجاهله النقاش

الاستراتيجي الأميركي إلى حد كبير في ظل تصاعد التوتر الإيراني المحتمل: البنية التحتية التجارية التي تُبنى بوتيرة متسارعة بين إسرائيل والهند.

على مدى ثلاثة عقود، ارتبط قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي اقتصاديًا بالولايات المتحدة. غالبًا ما تستحوذ شركات أمريكية على أكثر الشركات الناشئة الواعدة، أو تُدرج أسهمها في بورصة ناسداك، أو تحصل على تمويل من شركات الأسهم الخاصة الأمريكية. ووفقًا لتقرير عمليات التخارج السنوي الصادر عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) في إسرائيل، استحوذ المشترون الأمريكيون على 58% من عمليات التخارج في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي عام 2024، و51% عام 2025، وهو العام الذي شهد أكبر عملية تخارج في تاريخ التكنولوجيا الإسرائيلي، وهي استحواذ جوجل على شركة ويز مقابل 32 مليار دولار. تضم قائمة الشركات الأمريكية العاملة في اقتصاد الابتكار الإسرائيلي شركات مثل إنتل، وإنفيديا، وسيلزفورس، وبالو ألتو نتوركس، ما يجعلها أشبه بقائمة تضم أبرز شركات التكنولوجيا العالمية.

المؤكد أن بنية العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست مُهددة بشكل مباشر. لكن هذا ليس الهيكل الوحيد الذي يجري بناؤه. ففي سبتمبر/أيلول 2025، وقّعت الهند وإسرائيل اتفاقية استثمار ثنائية، وهي اتفاقية تأسيسية تُخفّض علاوات المخاطر للمستثمرين الهنود وتمنح الشركات الإسرائيلية مزيدًا من اليقين القانوني في السوق الهندية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وقّعت الحكومتان على بنود المرجعية لإطلاق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة رسميًا. انطلقت الجولة الأولى من هذه المفاوضات في نيودلهي في 24 فبراير/شباط، قبيل الزيارة التاريخية لمودي مباشرةً. وستستمر المحادثات حتى 26 فبراير/شباط.

ما يجعل هذا الأمر أكثر من مجرد تحسين دبلوماسي روتيني هو البنية التحتية المحددة التي يجري إنشاؤها. يُعدّ الاستثمار الثنائي بمثابة هيكل قانوني تأسيسي يسمح بتدفق رؤوس الأموال بين البلدين. اليوم، تبدو عمليات استحواذ الهند على شركات التكنولوجيا الإسرائيلية شبه معدومة. يُظهر البحث في قاعدة بيانات الصفقات الكاملة على موقع Capital IQ صفتين فقط، ولا يُعثر إلا على عدد قليل جدًا من عمليات الاستحواذ الكاملة من قبل مشرتين هنود في السجلات العامة.

الفجوة بين هذا الوضع الأساسي والهيكل الذي يجري بناؤه حاليًا هي القصة التي يجب متابعتها.

ليست الهند شريكًا ناشئًا عشوائيًا، فهي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم وخامس أكبر اقتصاد على مستوى العالم. والأهم من ذلك، أنها الشريك الذي لا تُثير قلق واشنطن. فعلى عكس الاستثمارات الصينية في القطاعات الإسرائيلية الحساسة، والتي قلّصتها الضغوط الأمريكية بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، لا يحمل رأس المال الهندي نفس المخاوف الأمنية الأمريكية. إذا أرادت الشركات الإسرائيلية الوصول إلى رؤوس الأموال والأسواق الآسيوية دون تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية، فإن الهند هي الخيار الآمن جيوسياسيًا.

تُدرك إسرائيل هذا الأمر. وقد دأب نتنياهو على تعزيز علاقته بالهند كجزء مما يُسميه "سداسي التحالفات"، وهو هيكل إقليمي يربط إسرائيل بالهند واليونان وقبرص وبعض الدول العربية والمتوسطة. لذا، فبينما تعتمد إسرائيل على الاستثمارات والشراكات الأمريكية في مختلف القطاعات، فإنها أيضًا فاعل سياسي مستقل يبني هيكلًا بديلًا. وتُعد زيارة مودي حجر الزاوية في هذا المسعى. بالنسبة للقدس، لا يُشكل تنويع علاقاتها تهديدًا لتحالفها مع الولايات المتحدة، بل هو بمثابة ضمانة.

لا يعني أي من هذا أن قنوات التواصل بين الولايات المتحدة وإسرائيل مُعرضة للانهايار. يُشكّل عمق أسواق رأس المال الأميركية، وحجم الشركات الأميركية المستحوذة، والتكامل العسكري والاستخباراتي بين البلدين، ميزة هيكلية لا تستطيع الهند محاكاتها. وتُشير صفقات "ويز" و"ساير آر ك"، التي أنفقت فيها جوجل و"بالو ألتو نتوركس" مجتمعين 57 مليار دولار على الأمن السيبراني الإسرائيلي، إلى أن الولايات المتحدة تُضاعف استثماراتها في الابتكار الإسرائيلي. تُعزز هذه الاستثمارات، وارتباط مستقبل اقتصاديين، التحالفات الاستراتيجية في نهاية المطاف. وقد أصبح الممر التكنولوجي الأمريكي الإسرائيلي على ما هو عليه اليوم بفضل استمرار الشركات الأميركية في التوافق إليه: بتقديم الاستثمارات، والاستحواذ على الشركات، وتوظيف المهندسين، وإنشاء مراكز البحث والتطوير. إنه نتاج خيارات اتخذها الأميركيون ولايزالون يتخذونها.

ومع زيارة مودي، يبدو أن الهند تميل إلى تبني الخيارات نفسها. فاتفاقية الاستثمار الثنائية، ومفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، والبرنامج الواضح المتعلق بالذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والمدفوعات عبر الحدود، ليست مجرد نقاط نقاش لدولة تجري زيارة مجاملة، بل هي خطوات دولة نظرت إلى اقتصاد الابتكار الإسرائيلي وقررت السعي إلى الوصول إليه.

ينبغي على واشنطن أن تُولي هذا الأمر اهتمامًا. فالיום، ينشغل التعليق الأمريكي على زيارة مودي بشكل شبه كامل بالبعد الإيراني وتوقع تصعيد عسكري محتمل. وهذه المخاوف في صميم اهتمامات الأميركيين. بينما تراقب واشنطن المشهد العسكري، تُدار لعبة أخرى على الساحة الاقتصادية، ويبدو أن لا أحد في الحوار الاستراتيجي الأمريكي يكثر لها.

ومع استعداد مودي لإلقاء كلمته في الكنيست، لا يكمن السؤال في ما سيقوله عن غزة أو الاستقرار الإقليمي أو الصداقة الثنائية، فهذه الكلمات لن تُحدث فرقًا يُذكر. السؤال هو ما الذي سيوقع وما هي الأطر التي ستُسمى رسميًا.

قد تُشير الإجابة إلى تحول في علاقات إسرائيل العابرة للحدود، فلم تعد مُوجّهة حصريًا نحو واشنطن. هذه ليست أزمة، بل منافسة. والولايات المتحدة، التي بنت أهم تحالف استراتيجي مع إسرائيل لعقود، قادرة تمامًا على مواجهة هذا التحدي. لكن عليها أن تبدأ بإدراك ما يجري بناؤه.

* * *

موقع واينت: إيران تنتظر قرار ترامب

بقلم: راززيمت

لا تشعر إيران بالارتياح بسبب اختلاف وجهات النظر بين القيادة الأميركية بشأن الهجوم. ففي طهران، يصرون على أن هدف ترامب لا يزال إسقاط الحكم الإسلامي، بل ويناقشون اليوم التالي لاغتيال خامنئي وإمكانية تصفيته.

استُقبلت التقارير التي تتحدث عن اختلاف وجهات النظر بين القيادة الأميركية بشأن شنّ هجوم على إيران، نظرًا للمخاطر الجسيمة التي تنطوي عليها حملة عسكرية، بارتياح في طهران، كما كان متوقعًا. وقد علّق المعلق مصطفى نجفي، الذي يشغل أيضًا منصب مستشار قائد الحرس الثوري السابق محسن رضائي، على هذه التقارير عبر حسابه على منصة إكس، زاعمًا أن هذا يشير إلى عدم وجود إجماع بين صنّاع القرار في واشنطن بشأن العمل العسكري ضد إيران. كما زعم أن ترامب يحاول الحفاظ على مصداقية التهديدات الموجهة ضد إيران، وفي الوقت نفسه تجنّب إثارة حساسية الرأي العام الأمريكي بشأن عواقب أي هجوم عسكري.

لكن هذا لا يعني أن إيران تشعر بالارتياح. لا يزال التقييم السائد في طهران أن الخيار العسكري الأميركي مطروحٌ بقوة، حتى وإن بدا أن الإدارة الأميركية - كما هو الحال في طهران - تُفضّل الحل الدبلوماسي على المواجهة العسكرية التي لا يُمكن التنبؤ بنتائجها مُسبقًا. مع ذلك، لم يُفض هذا التقييم حتى الآن إلى استعداد إيران للتخلي عن أصولها الاستراتيجية والامتنال لمطالب الإدارة الأميركية. ردًا على تصريحات المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف، الذي قال إن الرئيس ترامب يتساءل عن سبب عدم استسلام إيران، أجب وزير الخارجية الإيراني عباس عرقجي بأن السبب هو "لأننا إيرانيون!". وأكدت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، في مؤتمر صحفي، أن إيران تُفضّل الدبلوماسية على الحرب، لكنها لا تنوي التخلي عن شرفها ومصالحها الوطنية.

حتى "الأسطول الجميل" الذي تحدث عنه ترامب بحماس لم يغير من وجهة نظر الزعيم الإيراني، لأن قبول الإملاءات الأميركية لن ينقذ الجمهورية الإسلامية فحسب، بل سيعجل بانهيائها أيضًا. ففي رأيه، كان الهدف النهائي للإدارة الأميركية، ولا يزال، هو إسقاط الحكم الإسلامي. إن تفكيك إيران من كل قدراتها النووية والصاروخية وفقًا للمطلب الأميركي لن يؤدي إلا، في رأيه، إلى تمهيد الطريق لمطالب إضافية تهدف إلى إضعاف إيران وتمهيد الطريق لتغيير الحكم.

يعتقد خامنئي أنه حتى لو وافق على الاستسلام والتخلي عن الأصول الاستراتيجية التي تحت تصرفه، فإن هذا لن يؤدي إلا إلى تشجيع الولايات المتحدة وإسرائيل على استغلال ضعف إيران من أجل التقدم نحو تحقيق هدف إسقاط النظام. لذلك، لا يزال مستعدًا للمخاطرة بنشوب صراع عسكري مع الولايات المتحدة. ويرى أنه حتى لو تسبب هذا في أضرار جسيمة، فإن الهجوم الأميركي لا يهدد بقاء النظام نفسه، حتى وإن لم ينجُ هو شخصيًا.

مع ذلك، فإن احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل يهدف إلى زعزعة استقرار الحكم لا يغيب عن بال كبار المسؤولين الإيرانيين. وقد عزز تجدد الاحتجاجات في الأيام الأخيرة، لاسيما في الجامعات، عقب استئناف الدراسة وإقامة مراسم العزاء لإحياء ذكرى مرور أربعين يومًا على مقتل ضحايا احتجاجات يناير، التقييم القائل بأن إيران تعيش حالة ثورية مستمرة، قد تطول أمدها وتتدهور بسرعة في أي لحظة إلى عودة الاحتجاجات الشعبية الواسعة.

في ظل الوضع الصعب الذي تمر به الجمهورية الإسلامية، من المفهوم أن التقارير التي نُشرت في الأيام الأخيرة حول اعتماد خامنئي المتزايد على عدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي لاريجاني، ورئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، وذلك تحسبًا لاحتمال اغتياله في ضربة عسكرية.

مسألة الخلافة

حتى وإن كان من المناسب التعامل مع هذه التقارير بحذر، فمن الواضح أن الاضطرابات التي عصفت بإيران في العام الماضي، بما في ذلك حرب "كالوي"، واغتيال كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين خلالها، وتداعيات الاحتجاجات الأخيرة، والشكوك المتزايدة حول قدرة الزعيم الإيراني على الحفاظ على حكمه على المدى الطويل - نظرًا لتقدمه في السن والتهديدات باغتياله - تزيد من انشغال طهران بمسألة الخلافة ومستقبل الجمهورية الإسلامية في اليوم التالي لوفاة الزعيم البالغ من العمر 86 عاماً. في هذا السيناريو، تتزايد احتمالات اقتراب مفهوم "حكم حكيم الفقه الإسلامي"، المطبق في إيران منذ العام 1979، من نهايته، لاسيما في حال وقوع هجوم أميركي قد ينجح في زعزعة استقرار الحكم إذا ما تم اتخاذ إجراء فعال ضد بعض النخب السياسية والأمنية الإيرانية.

على الرغم من وجود شكوك كبيرة حول قدرة غارة جوية - مهما بلغت نجاحها - على إحداث تغيير في النظام الإيراني دون مشاركة فعالة من ملايين المواطنين في الشوارع، إلا أن رحيل خامنئي قد يمهد الطريق لتعديلات دستورية تؤدي إلى تبني نموذج حكم بديل. حتى وإن كان من الصعب تقييم شخصيته وخصائصه، فإنه قادر على تغيير وجه إيران وفتح آفاق جديدة لتغيير جوهرى في سياستها. وأكدت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية أن إيران تُفضل الدبلوماسية على الحرب، لكنها لا تنوي التخلي عن كرامتها ومصالحها الوطنية.

* * *

موقع واينت: الجهاد يدخل مرحلة جديدة": داعش يظل برأسه في سوريا في ظل الانسحاب الأميركي

بقلم: لينورين أري

تتصاعد التوترات الأمنية في شمال شرق سوريا، بينما تُقلص الولايات المتحدة قواتها في المنطقة. بعد أسابيع من فرار عناصر داعش من مراكز الاحتجاز، أعلنت سوريا عن سقوط قتلى في هجوم على نقطة تفتيش في منطقة مدينة الرقة، وتفكيك خلية إرهابية تابعة لداعش مسؤولة عن الهجوم. في الوقت نفسه: قتل ميليشيا موالية للأسد مسؤولاً أمنياً داخلياً سورياً.

أطلق تنظيم داعش في سوريا برأسه في الأيام الأخيرة، وتتوالى التقارير يوماً عن سقوط قتلى وجرحى في هجمات تُنسب إلى التنظيم الإرهابي. يأتي هذا في ظل التوترات الأمنية في شمال شرق سوريا حول مراكز احتجاج عناصر تنظيم داعش، حيث يسيطر النظام السوري على مناطق ومنشآت كانت سابقاً تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التابعة للأقلية الكردية في البلاد). كما أن تقليص الوجود الأميركي في البلاد لا يُسهم في تحسين الوضع.

أفادت قنوات سورية موالية للنظام، أمس (الثلاثاء)، بتفكيك خلية إرهابية تابعة للتنظيم، يُشتبه في مهاجمتها نقطة تفتيش تابعة لقوى الأمن الداخلي غرب مدينة الرقة. ونُقل عن مصدر أمني قوله إن العملية "انتهت باعتقال عدد من عناصر الخلية". وأضاف أن السلطات المختصة تواصل التحقيقات لتفكيك الشبكات المرتبطة بالخلية المعتقلة، واعتقال باقي المتورطين.

جاءت العملية الأمنية التي شتها النظام السوري عقب ورود أنباء يوم الاثنين الماضي عن مقتل أربعة من أفراد الأمن وإصابة اثنين آخرين في هجوم على نقطة تفتيش أمنية في الرقة. وبحسب التقارير، تمكّن عناصر النظام المتمركزون عند نقطة التفتيش من تحييد أحد المهاجمين خلال المواجهة. ويُزعم في سوريا أن نقطة التفتيش نفسها شهدت هجوماً مماثلاً من قبل، ما يشير إلى نشاط خلايا صغيرة في المنطقة على شكل "هجمات خاطفة".

...صرح قائد الأمن الداخلي في محافظة الرقة، رامي أسعد الطه، أمس قائلاً: "عقب هجومين استهدفاً أحد نقاط التفتيش الأمنية الداخلية غرب مدينة الرقة خلال اليومين الماضيين، أسفرا عن استشهاد أربعة عناصر من عناصر نقطة التفتيش وإصابة آخرين، وبناءً على معلومات استخباراتية وتحقيقات، نفذت وحدتنا الأمنية عدداً من العمليات الأمنية التي أسفرت عن تحييد قائد خلية داعش الإرهابية المسؤولة عن هذه الهجمات، بالإضافة إلى تحييد أحد أعضاء الخلية واعتقال أربعة آخرين. ونحن نؤيد استمرار عمليات المسح في المنطقة مع تعزيز نقاط التفتيش والمراكز الأمنية، لضمان حماية المواطنين واستقرار البلاد، وملاحقة كل من يجرؤ على المساس بأمنها وتعرضه للخطر".

كتب وزير الداخلية السوري أنس خطاب أمس على شبكة "X" يواصل أبطال وزارة الداخلية مراقبة جميع الأنشطة الإرهابية عن كثب، مُثبتين يومياً أنهم حماة الوطن، ويُضحون بكل شيء ليعيش الناس في سلام وأمان. إن محاولات الخارجين عن القانون

لزعزعة أمن واستقرار المنطقة لا هوادة فيها. هؤلاء هم فلول النظام السابق وميليشياته، وتنظيم داعش وعصاباتة. يُحاول تنظيم داعش استغلال الشباب المُضلل لتقويض نجاحات الدولة السورية في المنطقة الشرقية. لقد ضحّت قواتنا الأمنية بأرواحها من أجل أمن شعبنا خلال اليومين الماضيين".

كتب وزير الداخلية السوري أنس خطاب أمس على شبكة "X" يواصل أبطال وزارة الداخلية مراقبة جميع الأنشطة الإرهابية عن كثب، مُثبتين كل يوم أنهم حماة الوطن، ويُضحّون بكل شيء ليعيش الناس في سلام وأمان. إن محاولات الخارجين عن القانون لزعزعة أمن واستقرار المنطقة لا هوادة فيها. هؤلاء هم فلول النظام السابق وميليشياته، وتنظيم داعش وعصاباتة. يُحاول تنظيم داعش استغلال الشباب المُضلل لتقويض نجاحات الدولة السورية في المنطقة الشرقية. لقد ضحّت قواتنا الأمنية بأرواحها من أجل أمن شعبنا خلال اليومين الماضيين". دخل الجهاد في سوريا مرحلة جديدة.

لكن هذه ليست الهجمات الوحيدة التي نفذها تنظيم داعش في سوريا خلال الأيام الأخيرة. فقد أفادت قنوات سورية غير رسمية، من بين أمور أخرى، بمقتل مسلحين يُعتقد أنهم ينتمون إلى داعش في مدينة البوكمال، شرق دير الزور. كما زعم تقرير آخر أن التنظيم الإرهابي هاجم أيضاً نقطة تفتيش تابعة للأمن الداخلي السوري ومركزاً للأمن الداخلي في منطقة دير الزور.

انتشرت في الأيام الأخيرة تقارير تُفيد بتبني تنظيم داعش لهجماتٍ نُسبت إليه. إحداها كانت لهجوم في منطقة مدينة الميادين بدير الزور، أسفر عن مقتل مسؤولٍ مُرتبطٍ بالنظام السوري. يوم السبت، نقلت قنواتٌ عربيةٌ بياناً نُسب إلى المتحدث باسم داعش، أبو حذيفة الأنصاري، تضمن تهديداتٍ ضد الدولة السورية. وجاء فيه: "يجب قتال الحكومة السورية"، و"انتقلت سوريا من الحكم العلوي إلى الحكم التركي الأميري"، و"لم ينته الجهاد في سوريا، بل دخل مرحلةً جديدةً".

منذ وصول الشرع إلى السلطة، تُواصل السلطات السورية تنفيذ عملياتٍ مُتعددةٍ لتفكيك ما تبقى من خلايا داعش واعتقال المُنتسبين إليه. وتُنقذ هذه العمليات في إطار التعاون المُستمر ضمن التحالف الدولي ضد التنظيم، الذي انضمت إليه سوريا العام الماضي. مع ذلك، يبدو أن صعود داعش في الأيام الأخيرة قد تيسّر بفضل التطورات الأمنية في البلاد، لاسيما الوضع في شمال شرق سوريا.

أدى سيطرة النظام على مناطق ومراكز احتجاج كانت خاضعة سابقاً لقوات سوريا الديمقراطية إلى تقويض الاستقرار الأمني في شمال شرق البلاد. وأفادت تقارير في الأسابيع الأخيرة بتمكن مسؤولين من داعش من الفرار من تلك المراكز. كما أن التقارير التي تتحدث عن إجلاء القوات الأميركية من قواعدها في البلاد لا تُسهم في تحسين الوضع، إذ تقود الولايات المتحدة التحالف الإقليمي الذي يحارب داعش.

في الخامس عشر من الشهر، على سبيل المثال، أفادت مديرية الإعلام والاتصالات بوزارة الدفاع السورية لقناة "الإخبارية"، التابعة للنظام السوري، بأن "الجيش السوري سيطر على قاعدة الشدادي في محافظة الحسكة، بالتنسيق مع الجانب الأمريكي". وقبل ذلك بأيام، أفادت التقارير بانسحاب القوات الأميركية من قاعدة التنف في المثلث الحدودي بين سوريا والعراق والأردن. في الثاني عشر من الشهر، صرّح مسؤول أمريكي رفيع المستوى لقناة الجزيرة القطرية بأن "نحو 300 جندي أمريكي غادروا قاعدة التنف في سوريا. ويساهم الدور البارز الذي تلعبه قوات الحكومة السورية في الحرب ضد داعش في تقليص انتشارنا. وسنواصل الضغط على داعش من خلال الغارات الجوية خارج سوريا". وفي يوم الاثنين، أفادت قناة الحدث السعودية بأن الاتحاد الأوروبي صرّح بأن "التغيير المفاجئ في موازين القوى في شمال سوريا قد قوّض الاستقرار الأمني في معسكرات داعش". وأشارت صحيفة الأخبار اللبنانية، التابعة لحزب الله، أمس إلى انسحاب القوات الأميركية من سوريا، وزعم

مصدرٌ للصحيفة أن الأمور تسير نحو إجلاء الأميركيين بالكامل من القواعد في سوريا وإنهاء وجودهم العسكري في البلاد خلال ستة أسابيع.

ووفقًا للمصدر نفسه، أبلغت واشنطن الأكراد والحكومة السورية بقرارها الانسحاب، في إطار الترتيبات الجديدة للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، وأن الانسحاب سيكون له أثر سلبي على الحرب ضد داعش، التي هدّدت الحكومة السورية رسميًا. بحسب المصدر، أبلغت واشنطن الأكراد والحكومة السورية بقرارها الانسحاب، كجزء من الترتيبات الجديدة للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، وأن الانسحاب سيكون له أثر سلبي على الحرب ضد داعش، التي هدّدت الحكومة السورية رسميًا... ولا يقتصر الأمر على داعش فحسب، بل إن التحديات التي تواجه النظام الجديد تأتي من جماعات مختلفة تعارضه وتنشط ضده. بالأمس فقط، أفاد مصدر أمني لقناة "الإخبارية" بمقتل مسؤول أمني سوري في اشتباكات مع ميليشيا سرايا الجواد المسلحة (التابعة لنظام الأسد) قرب مدينة جبالة بريف اللاذقية.

* * *

موقع واينت: مودي هو مفتاح تحديد مستقبل إسرائيل في الفضاء.

بقلم: يوناتان أديري

لم تعد الهند بقيادة مودي دولة نامية من دول "العالم الثالث"، بل أصبحت قوة عالمية هائلة. تُعرّف وثائق استراتيجية البيت الأبيض والبنتاغون الهند بأنها الشريك الأهم للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لاسيما في ظل التنافس المتزايد مع الصين.

عندما يصل ناريندرا مودي إلى مطار بن غوريون، لا يحمل معه فقط ثقل مليار ونصف المليار نسمة، بل يحمل معه أيضًا مفتاح تحديد مستقبل إسرائيل في الفضاء. يأتي أحد أهم قادة الشرق لتعزيز علاقة حيوية، ولإدراك أهمية هذه اللحظة، لا بد من فهم أسلوبه في العمل: أسلوب "حفيد المؤسس" بكل تفاصيله.

منذ توليه منصبه عام 2015، لم يكن مودي راضيًا عن الإدارة الحالية. حتى خلال حملته الانتخابية، وعد بإعادة بناء الهند، ودخولها مرحلة ثالثة من السيادة منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام 1947 وجيل "الآباء المؤسسين" للهند الحديثة. في بداية ولايته الأولى، نفّذ رئيس الوزراء مودي سلسلة من الإجراءات الجذرية التي وعد بها خلال حملته الانتخابية، وهي خطوات قادت الهند عبر مراحل صعبة لم يجرؤ أحد قبله على خوضها. ألغى العملات النقدية الكبيرة بين عشية وضحاها لمكافحة الفساد، وقاد ثورة هوية غير مسبوقه: في غضون أربع سنوات فقط، انتقلت الهند من دولة تكاد تخلو من بطاقات الهوية البيومترية إلى دولة مسجل فيها أكثر من مليار ومئة مليون شخص في نظام "أدهار". كل هذا رغم تحذيرات الخبراء، ومع دفع ثمن اجتماعي باهظ على المدى القصير، كل ذلك من أجل بناء بنية تحتية للدولة قادرة على التكيف مع العالم المتغير.

لم تعد الهند في عهد مودي دولة نامية من دول "العالم الثالث"، بل أصبحت قوة عالمية هائلة. تُعرّف وثائق استراتيجية البيت الأبيض والبنتاغون الهند بأنها الشريك الأهم للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، لاسيما في ظل التنافس المتنامي مع الصين. مودي هو الزعيم الوحيد في العالم اليوم الذي يحافظ على قناة اتصال مفتوحة ومباشرة ومتزامنة مع الرئيس بوتين، ويقف بحزم في وجه الرئيس ترامب.

بعد المواجهة العسكرية مع باكستان العام الماضي، اتضحت رؤية مودي: يجب أن تتمتع الهند بتفوق تكنولوجي مطلق واستقلال استراتيجي. ويرى أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ فرصة لا تتكرر إلا مرة كل ألف عام، وهو يعمل بجِدِّ على اغتنامها. الأرقام تتحدث عن نفسها: ففي الأسبوع الماضي فقط، وخلال زيارة الرئيس ماكرون إلى نيودلهي، أُعلن عن شراء 26 طائرة رافال فرنسية بقيمة 6 مليارات دولار. ملاحظة: ليست طائرات أميركية.

كانت إسرائيل حكيمة بما يكفي لدعمها مودي في سنواته الأولى الصعبة، حين اختار الغرب مقاطعته. مودي رجل لا ينسى من احتضنه في البداية، وهذه الثقة تُترجم اليوم إلى مليارات الدولارات في المشتريات العسكرية الإسرائيلية التي أثبتت جدارتها في مواقف حقيقية ضد باكستان.

يُضاف إلى ذلك استثمار بقيمة 5.2 مليار دولار في ثلاث غواصات ألمانية، كجزء من خطة ضخمة بقيمة 42 مليار دولار لبناء أسطول بحري يُهيمن على المحيط الهندي، وإطار عمل للمشتريات مع إسرائيل بقيمة 7 مليارات دولار في عام 2026 أُعلن عنه قبل أسابيع. من المهم أن نفهم أنه، في سياق السياسة الخارجية الهندية الحالية، تقع إسرائيل في منطقة استراتيجية وصفها وزير الخارجية سورامانيام جايشانكار في خطابه في مؤتمر ميونيخ الأخير بأنها "غرب آسيا"، وهي منطقة تبدأ من نيودلهي وتنتهي في إسرائيل والقرن الأفريقي. كانت إسرائيل حكيمة بما يكفي لدعم مودي في سنواته الأولى الصعبة، حين اختار الغرب مقاطعته. مودي رجل لا ينسى من احتضنه في بداية مسيرته، وهذه الثقة تُترجم اليوم إلى مليارات الدولارات في مشتريات الدفاع الإسرائيلية التي أثبتت جدارتها في مواقف حقيقية ضد باكستان.

"صداقة مبنية على الثقة المتبادلة"

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أوضح مودي في رسالة إلى رئيس الوزراء نتنياهو عمق الشراكة قائلاً: "أوافق تماماً على عمق العلاقة... تُولي الهند أهمية بالغة للصداقة القوية والمتعددة الأبعاد والدائمة مع إسرائيل. صداقة مبنية على الثقة المتبادلة والابتكار والتطلع المشترك إلى السلام والتقدم". هذه ليست مجرد كلمات دبلوماسية جوفاء؛ بل هي بيان نوايا استراتيجية يُمثل في جوهره ارتقاءً بالعلاقة بين البلدين إلى ما هو أبعد من المجال الأمني. ومن المتوقع أخبار مثيرة للاهتمام في مجالات البنية التحتية والعلوم والعلاقات التجارية.

يجب أن تكون رؤيتنا الاستراتيجية ثاقبة: الهند، لا السعودية، هي القوة التي تُحدد استراتيجية إسرائيل الإقليمية. إنها الركيزة الشرقية لما يبدو أنه نبع "البنية الماسية" - دول من جميع جوانب إسرائيل تعمل كحلفاء أمنيين لها. هذه العقيدة هي المسمار الأخير في نعش فكرة "الفيلا المعزولة في الغابة".

على هذه الخريطة الجديدة، تُشكّل الهند الركيزة الأساسية في الشرق، وأذربيجان في الشمال، وإثيوبيا في الجنوب، واليونان وقبرص في الغرب. هذه هي الشبكة الاستراتيجية التي ستضمن بقاء السيادة اليهودية وازدهارها في أرض إسرائيل مع اقترابها من الذكرى المئوية لتأسيسها. لم يأت مودي إلى هنا لمجرد الزيارة، بل لتأكيد إحدائيات موقع إسرائيل الجديد في الفضاء.

* * *

موقع واللا الاخباري: ليس نوويًا فحسب: "سلاح يوم القيامة" الاقتصادي الذي تهدد إيران باستخدامه

بينما يرسل ترامب قاذفات الشبح إلى إسرائيل، تستعد طهران لخطوة من شأنها تعطيل طرق التجارة العالمية. أسعار النفط مرتفعة للغاية، وهذه مجرد البداية. لقد ارتفعت أسعار النفط اليوم (الأربعاء)، حيث يدرس المتداولون في الأسواق العالمية

احتمالات التوصل إلى اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران. سُجّلت هذه الزيادات في ظلّ تصاعد التوتر قبيل انطلاق المحادثات غدًا في جنيف، وفي ظلّ نشرٍ واسع النطاق للقوات الأميركية في الشرق الأوسط. وسيترأس الجانب الأميركي المبعوث الخاص للرئيس ترامب، ستيف ويتكوف، وصهره جاريد كوشنر، المتوقع أن يلتقيا مجددًا وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي. ارتفع سعر خام برنت فوق 71 دولارًا للبرميل، بعد أن أغلق منخفضًا بنحو 1% في جلسة التداول السابقة. وفي الوقت نفسه، يُتداول خام غرب تكساس الوسيط عند حوالي 66 دولارًا. ويأتي هذا التذبذب في السوق بعد أن زعم الرئيس دونالد ترامب في خطابه عن حالة الاتحاد أن إيران تعمل على استئناف برنامجها النووي، وهو تصريحٌ زاد من التكهّنات حول استعدادات أميركية لعمل عسكري. وصرح ترامب قائلاً: "أفضّل حلّ المشكلة دبلوماسيًا، ولكن هناك أمرٌ واحدٌ مؤكد: لن أسمح أبدًا للدولة الأولى في العالم الراعية للإرهاب بامتلاك أسلحة نووية."

من جهة أخرى، تواصل طهران إنكار هذه الادعاءات وتصر على أن برنامجها النووي سلمي فقط. من جانبه، كرر ترامب أمام الكونجرس أن البرنامج النووي للنظام قد "دُمّر" بالفعل في الهجمات التي نُفذت في يونيو الماضي على ثلاثة منشآت.

سوق الطاقة شديد الحساسية لأخبار الأمن. على الرغم من التوقعات المبكرة بأن فائض العرض سيؤدي إلى انخفاض الأسعار، إلا أن العقود الأجلة تشهد ارتفاعًا ملحوظًا. إلى جانب التقارير التي تفيد بعقد جلسات إحاطة أمنية مع كبار المشرعين من قبل وزير الخارجية ماركو روبيو ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، بدأت الولايات المتحدة حشدًا غير مسبوق لقواتها في الشرق الأوسط. ويُذكر أن هذا الحشد هو الأكبر في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية عام 2003، ويشمل حاملتي طائرات ونشر 12 طائرة مقاتلة من طراز إف-22 الشبحية في إسرائيل.

الشاغل الرئيس: إغلاق مضيق هرمز

إذا تصاعدت التوترات إلى صراع مباشر، فإن الشاغل الرئيس هو رد إيراني من شأنه أن يشلّ طرق التجارة البحرية. يُعدّ مضيق هرمز شريان حياة بالغ الأهمية، إذ يمرّ عبره نحو ربع تجارة النفط المنقولة بحرًا في العالم، بالإضافة إلى ناقلات الغاز الطبيعي المسال.

وقالت رئيسة قسم تحليل السوق في شركة فورتيكسا المحدودة سامانثا هارتيكي: "طالما استمرّ الغموض، فإن أسعار النفط مُعرّضة لمخاطر ارتفاع الأسعار تبعاً لأي أخبار تظهر من المحادثات. ومع ذلك، نعتقد أن حدوث اضطراب مطوّل أمرٌ مستبعد نظراً للضرر البالغ الذي سيلحقه بإيرادات إيران وتجارتهما."

* * *

موقع واللا الاخباري: تقييم: تحذير من هجوم أميركي - ولن يتم إبلاغ الجمهور إلا في حال إطلاق صواريخ على إسرائيل

بقلم: أمير بوخوبوط

يُقدّر الجيش الإسرائيلي أن واشنطن تقترب من نقطة اللاعودة في إيران. وقد أجرت هيئة الأركان العامة تدريبات على سيناريوهات رد فعل تشمل إطلاق صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات مسيرة على إسرائيل. ووفقاً لمصادر في قيادة الجبهة الداخلية، سيكون التحذير الموجه للقيادة السياسية موجزًا، ولن يتم إبلاغ الجمهور إلا في حال إطلاق صواريخ فعلي.

يُقدّر الجيش الإسرائيلي أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى نقطة اللاعودة في كل ما يتعلق بالهجوم على إيران. وقال ضابط كبير (احتياط) مشارك في العمليات الإقليمية: "إن احتمالات عدم شنّ الولايات المتحدة هجومًا تتضاءل ساعة بعد ساعة. السؤال هو متى سيكون الهجوم الأول، وكيف سيكون شكله، وإلى أي مدى سيكون."

بحسب قوله، "لا يمكن للولايات المتحدة أن تخاطر بإلحاق الضرر بمنظوماتها المضادة للطائرات فحسب، بل يجب عليها أن تأخذ في الحسبان إغلاق مضيق هرمز، ومحاولات مهاجمة مصالحها وحلفائها في الشرق الأوسط، ولا ننسى أنه إذا خرج الشعب الإيراني إلى الشوارع، فمن المرجح أن يحاول ترامب مساعدتهم بمهاجمة قوات الباسيج والآليات الأمنية."

في الأيام الأخيرة، تدرّبت هيئة الأركان العامة على سيناريو رد إيراني يتضمن مهاجمة الجبهة الداخلية الإسرائيلية بصواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات مسيرة. وتضع المؤسسة الدفاعية في اعتبارها أن الإيرانيين سيحاولون محاصرة أنفسهم بجمع وكلائهم من العراق واليمن ولبنان وغيرها. واستجابةً لذلك، عززت القوات الجوية والاستخبارات العسكرية وإدارة التخطيط والتنسيق، من بين أمور أخرى، لبناء صورة شاملة للمجال الجوي، والمراقبة، وتحديد التهديدات، والإنذار المبكر.

تشير مصادر في قيادة الجبهة الداخلية إلى أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان سيتلقون إنذارًا قصيرًا جدًا قبل الهجوم الأميركي على إيران، وأن الجمهور لن يتلقى إنذارًا إلا في حال إطلاق صواريخ على إسرائيل. وكما هو الحال في تقييم أوجه القصور في الاستخبارات العسكرية بشأن صلة حماس بالتطرف الديني قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، لم يُحسن الأميركيون تقييم الصلة الدينية التي غرسها المرشد الأعلى علي خامنئي في القيادة العليا. فقد ركزت هذه الصلة على إجراء مفاوضات مع إيران، وأصرت على عدم التخلي عن البرنامج النووي بشكل كامل، دون مناقشة برنامج الصواريخ الباليستية أو تمويل الإرهاب في الشرق الأوسط.

وجاءت هذه الادعاءات عقب تصريحات ويتكوف، مبعوث دونالد ترامب للمفاوضات مع إيران، حول الموضوع، حيث قال، من بين أمور أخرى، أنه من غير الواضح كيف لم يستسلم حكم آية الله. في ظلّ حشد القوات الأميركية التي تُحاصر إيران وتستعد للحرب.

* * *

الكاليسست: تعليق: سيؤدي فصل إدارة التحقيقات الجنائية عن النيابة العامة إلى إتمام سيطرة بن غفير على الشرطة.

بقلم: موشيه غورلي

يُعد فصل إدارة التحقيقات الجنائية عن النيابة العامة خطوة منطوقية. أما نقلها إلى حزب سياسي فهو خطوة تنذر بكارثة. وهي خطوة مكملة لسيطرة الوزير إيتامار بن غفير على الشرطة. سيقع ضباط الشرطة الإسرائيلية في فخّ نفوذ سياسي غامض مرتين، مما سيقوّض واجبه المهني وواجب الدولة. أولًا، سيُملئ عليهم الوزير من يهاجمون ومن يستميلون. ثم سيتعامل حزب الحركة القومية، وفقًا لسياسة الوزير، مع الضباط الذين اتبعوا نهجه والضباط الذين خالفوه، أو سيتجاهلهم. والأمثلة البارزة واضحة. فالضابطة كارينات سابان، التي استجوبت رئيس الوزراء وأدلت بشهادتها في محاكمته، ستعرض لمخاطر انتقام السياسيين. بينما سيُشاد بضابط مثل منير سويسا، الذي ألقى قنبلة صوتية على مجموعة من المتظاهرين، ويُمجّد ويُرقّى.

1. بالأمس، نشرت المستشار القانونية لرئيس الوزراء موقفها من مشروع القانون الذي يُطرح للنقاش في اجتماع مشترك بين لجنة الدستور ولجنة الأمن القومي. وقد صاغ هذا الموقف نائب مستشارة شارون أفيك لرئيس لجنة الدستور، عضو

الكنيست سيمحا روتمان. يكتب أفيك موضحًا سبب كون إزالة هذا الحاجز وصفة لمشاكل خطيرة: "يؤدي مشروع القانون إلى إزالة الحاجز بين وزارة الداخلية والمستوى السياسي". أولاً، سيخضع تعيين مدير وزارة الداخلية لسيطرة وزير العدل. ويضيف أفيك: "سيصبح مدير وزارة الداخلية أشبه بخادم موثوق به يعتمد على رضا المستوى السياسي". والأسوأ من هوية المدير هو الوظيفة الجديدة لـ"الشخص المسؤول عن التنسيق"، الذي ستكون مهمته الفصل في النزاعات بين وزارة الداخلية وضابط شرطة أو محقق أو مدعٍ عام، واتخاذ قرار بشأن نقل قضية من جهة أخرى إلى وزارة الداخلية. ويتابع أفيك: "عملياً، سيتمتع هذا "الشخص المسؤول"، الذي سيختاره مسؤول سياسي، بصلاحيات تسمح له بإيقاف التحقيقات التي لا تصب في مصلحة الحكومة، وتفضيل التحقيقات التي تهم الحكومة". كما يحذر أفيك من التبعية الإدارية والمالية التي ستنشأ عن وزارة الداخلية الجديدة لوزير العدل. الاعتماد يُنَبِّي التبعية، والتبعية تؤدي في النهاية إلى الطاعة والولاء.

2. بدأ تقويض لجنة التحقيق الحكومية (MHC) على يد عضو الكنيست موشيه سعدا، خريج اللجنة، والذي وردت أكاذيبه في حكم القاضي رونيل فيشر، الذي كتبه رئيس محكمة القدس الجزئية، القاضي موشيه سوبيل. ووفقاً لسوبيل، أخفى سعدا أدلة وكذب أثناء الإدلاء بشهادته. علاوة على ذلك، يُظهر سعدا كراهية شديدة يكتبها للجنة التحقيق الحكومية ومكتب المدعي العام، وخاصةً للمدعي العام الذي عمل تحت إمرته شاي نيتسان. وسعدا هو من يدعي تصميم آلية جديدة لمراقبة ضباط الشرطة، آلية لا تخضع لسيطرة المدعي العام، بل لسيطرة وزراء مثل أفيغ ليفين وإيتامار بن غفير. يمكن استبدال الدواء بالدواء لعلاج المرض، لكن لا ينبغي أن يكون السم أحدها.

3. عُرض موقف المدعي العام للدولة، أميت إسمان، أمام اللجنة التي تناقش مشروع القانون. يقول إسمان: "كقاعدة عامة، تخضع هيئات التحقيق والادعاء لتوجيهات النائب العام ومدعي الدولة. لا يوجد سابقة في إسرائيل لهيئة ادعاء أو تحقيق، كتلك التي يسعى مشروع القانون إلى إنشائها، لا تخضع لتوجيهات النائب العام ومدعي الدولة". ويتابع إسمان، واصفاً المشكلة التي ستنشأ عندما تتعارض هيئات التحقيق والادعاء "دون وجود جهة توجيهية واحدة". ومن الجدير بالذكر أن هذه الحجة ستُطرح مجدداً في معارضة تقسيم ولاية النائب العام. ماذا سيحدث عندما يتناقض موقف الطرفين "المنقسمين"؟ لنفترض أن رئيس النيابة العامة قرر مقاضاة وزير، وادعى الوزير أنه تصرف بموافقة النائب العام؟

القاعدة العامة: رئيس النيابة العامة يقرر مقاضاة وزير، ويدعي الوزير أنه تصرف بموافقة النائب العام؟ قد يؤدي عدم امتثال إدارة الشرطة لتوجيهات النائب العام ونائب المدعي العام إلى انتهاك مبدأ المساواة في تطبيق القانون، حيث ستختلف معايير تطبيق القانون على ضباط الشرطة (والفئات السكانية الإضافية التي ستُعالج في الوحدة الجديدة) عن المعايير المطبقة على المشتبه بهم والمتهمين الآخرين. هذا قبل حتى تطبيق القانون بشكل انتقائي سياسياً، وهو أمر متوقع فيما يتعلق بضباط الشرطة. ويخلص إسمان إلى القول: "يُطبق قانون على المتهم الذي توجه إليه النيابة العامة لائحة اتهام، وقانون آخر على المتهم الذي توجه إليه الوحدة المقترحة لائحة اتهام. وهذا قد يزيد من المخاوف من محاولات التأثير السياسي على القرارات في مجال إنفاذ القانون."

4. وهنا خطر جسيم آخر يشير إليه إسمان: "قد يُشجع ذلك الأشخاص الخاضعين للتحقيق على تقديم شكاوى، لا سيما في القضايا الحساسة ذات الاهتمام الإعلامي الواسع". في قضايا تنيها هو، على سبيل المثال، سيحدث هذا عندما تُسلط مزاعم الدفاع بالعدالة الضوء على مزاعم انتهاكات القانون ضد محققي الشرطة. ينطبق المثل القائل "ويلٌ للخالق، ويلٌ للخالق" على هذه الحالة.

في قانون العقوبات الحالي، يُوجّه القرار إلى مكتب المدعي العام الذي رافق التحقيقات؛ أما في القانون المقترح، فسيكون إلى المعينين السياسيين لوزير العدل. ومع ذلك، فإنه لمن المقلق التفكير في أن القرارات المتعلقة بمخالفات القانون من قِبَل محققي الشرطة ستُتخذ من قِبَل ممثلي المتهم. صحيح أن ممثلي المدعي العام ليسوا الجهة المثالية للتواصل معها، إلا أن التسييس خطير للغاية، بل بالغ الخطورة، نظرًا للتحيز الذي قد يُحدثه مكتب المدعي العام والمستشار القانوني. لاسيما كما يدعي إسمان: "هناك قلق حقيقي بشأن إساءة استخدام آلية الشكاوى ضد محققي الوحدة الجديدة، بطريقة ستؤثر سلبيًا على استمرار الإدارة السليمة للتحقيقات الشرطية وأداء المحققين فيها، بل وقد تؤدي في بعض الحالات إلى شلّ تحقيق حساس جارٍ". ويلخص إسمان موقفه من النموذج المقترح قائلاً: "نموذج، حسب فهمي، لا مثيل له في العالم".

5. وصل الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الدفاعية، أوري كارمل، إلى الكنيست أمس، وشرح موقفه، كتابيًا وشفهياً، للجنة التي تناقش مشروع القانون. بدأ كارمل حديثه قائلاً: "مقترح ثوري ذو طبيعة غير ناضجة تمامًا، وغير مكتمل بوضوح"، وأضاف: "وهو، حسب فهمي وخبرتي، لديه القدرة على أن يكون مدمرًا ليس فقط لاستمرار وجود إدارة التحقيقات الجنائية كهيئة مهنية وفعالة، بل أيضًا أن تكون له عواقب وخيمة على عمل نظام العدالة الجنائية ككل".

بعد هذه المقدمة، يتضح إلى أين تقود تفسيراته. بالإضافة إلى المخاطر المباشرة للتحيز السياسي، وتزايد الحافز لتقديم الشكاوى، وانعدام التوحيد في تطبيق القانون الجنائي، يُضاف إلى ذلك الركود والانهيار المتوقع أن تواجههما إدارة التحقيقات الجنائية في الإجراءات التي تشارك فيها، مثل الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا، والدعاوى المدنية، والدعاوى في محاكم العمل، وغيرها.

وفي الهيكل الجديد الذي سيفصلها عن النيابة العامة، ستبقى معزولة وضعيفة. "سيزداد مستوى انكشاف الإدارة إلى درجة يصعب معها التعامل مع الواقع اليومي، مما سيضر بشدة بثقة المحققين والمدعين العامين بأنفسهم، كل ذلك في غياب إطار مهني مهني". في الوضع الراهن، وعلى الرغم من أوجه قصورها، لم تفقد وزارة الداخلية بعد قوتها، كما يتضح من الإجراءات التي اتخذتها ضد حبيبي ومساعد الوكيل كاسيفيزا، ومفوض الشرطة يعقوبي، وآخرين. وقد أمكن إيجاد نموذج آخر يحافظ على استقلالية وزارة الداخلية وقوتها. الاستقلال عن جهتين مؤثرتين، مثل مكتب المدعي العام والسياسيين، والقوة المؤسسية التي ستسمح لها بالتعامل مع التحديات.

لم تفقد لجنة التحقيق الحكومية بعد عزمها، كما يتضح من الإجراءات التي اتخذتها حتى ضد المقربين من وزير الأمن العام. كان من الممكن إيجاد نموذج آخر يحافظ على استقلالية لجنة التحقيق الحكومية وسلطتها. صحيح هناك العديد من الأحداث السابقة التي أسفرت فيها سيطرة المدعي العام على لجنة التحقيق الحكومية عن نتائج سلبية. وأبرز مثالين يتعلقان بمقتل مدنيين عرب، ويتعلقان بشاي نتران:

الأول، التستر على استنتاجات لجنة أور بشأن أحداث شغب أكتوبر 2000 في القطاع العربي. فقد أطلقت الشرطة النار على 13 متظاهراً وقتلهم. وخلصت لجنة التحقيق الحكومية، برئاسة القاضي ثيودور أور، إلى أن بعض عمليات إطلاق النار المميته تستدعي التحقيق، إلا أن نتران تجاهل هذا التحقيق.

الثاني، أن نتران تجاهل مجدداً استنتاج وزارة الشؤون الداخلية والحضارة بتبرئة المواطن البدوي يعقوب القيان من الشبهات في أحداث أم الحيران، كما خلصت إليه الوزارة. ومن أوجه التآزر الإشكالية الأخرى أن انتهاكات القانون التي يرتكبها ضباط

الشرطة قد تحدث أحياناً في تحقيقات حساسة يشرف عليها مكتب المدعي العام، ومن ثم ميله الطبيعي لحماية هذه الانتهاكات. ومع ذلك، فإن إخضاع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية لعامل سياسي يُنذر بمشاكل أكثر تعقيداً وخطورة.

* * *

هآرتس: في الوقت الذي تبث فيه إيران مؤشرات إيجابية، الجيش الإسرائيلي يسرع تحضيرات الهجوم

بقلم: عاموس هرتيل

هناك تباين بين التصريحات الصادرة من جنيف، خصوصاً من الجانب الإيراني، وبين المزاج السائد في إسرائيل؛ فبعد انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران يوم الثلاثاء بشأن اتفاق نووي جديد بين الطرفين، بذلت إيران جهداً لتصوير مجريات الأحداث بصورة متفائلة؛ في المقابل، يبدو كأن القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية في إسرائيل- اللتين تلتزمان، على غير العادة، الصمت العلني حيال الأزمة والمحادثات- تسرعان الاستعدادات لسيناريو متشدد لاندلاع حرب بين الطرفين، وربما تشمل إسرائيل أيضاً

وزير الخارجية الإيراني عباس عرقجي، الممثل الأبرز لبلده في المحادثات، وصف اللقاء مع الأميركيين في سفارة سلطنة عُمان، والاجتماع الذي سبقه مع رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي بأنه كان "جدياً جداً". وبحسب قوله، كانت الأجواء "بناءة أكثر"، وتمكن الطرفان من إحراز تقدّم، والاتفاق على مبادئ توجيهية يمكن أن تتيح إمكان بلورة اتفاق مشترك. وأضاف عرقجي أن ذلك لن يحدث بالضرورة بسرعة، "لكننا على الأقل، بدأنا المسار".

يبقى أن نرى كيف سيكون الرد الأمريكي المفصل على هذه التصريحات، لكن الواضح أن إيران تحاول خلق انطباع مفاده بأن المحادثات ستستمر، وأنه لا يوجد سبب للصدام العسكري بينها والولايات المتحدة. وهذا ينسجم مع المصلحة الاستراتيجية الحكم في طهران: إطالة أمد المفاوضات بقدر الإمكان، وبالتالي تأجيل خطر الهجوم، ثم العمل لاحقاً على إزالته تماماً.

إن الوقت الذي ستكسبه إيران يمكن استغلاله لمواصلة قمع الاحتجاجات ضد الحكم بشكل فعال وعنيف، كما أن إبرام اتفاق نووي جديد يمكن أن يؤدي إلى رفع جزء من العقوبات الدولية عن الحكم، الأمر الذي قد يفضي إلى تعافٍ اقتصادي جزئي، أو كامل، إذ كانت الأزمة الاقتصادية الحادة الدافع الأساسي للتظاهرات والاضطرابات الواسعة التي اندلعت أواخر كانون الأول/ديسمبر.

ومع ذلك، تبقى إسرائيل شديدة التشكيك في فرص التوصل إلى اتفاق أمريكي-إيراني. فحكومة بنيامين نتنياهو لا ترغب في إبرام مثل هذا الاتفاق، وتعتقد أنه سيساعد نظام طهران على البقاء، تحديداً في الوقت الذي ترى إسرائيل أن هناك فرصة فريدة لإسقاطه بعد 47 عاماً وبالنظر إلى احتمال فشل المحادثات وقرار الرئيس دونالد ترامب شنّ هجوم تم تسريع الاستعدادات في الجيش الإسرائيلي للدفاع ضد هجوم انتقامي إيراني، وعند الضرورة، للانضمام إلى خطوة أميركية في هذا الشأن

تأتي هذه التطورات بالتزامن مع استمرار تعزيز الحشد العسكري الأمريكي إذ المتوقع أن تصل حاملات الطائرات "جيرالد فورد" إلى المنطقة نهاية الشهر تقريباً وهو ما سيكمل انتشار قوَيّ مهمات بحريتين كبيرتين نسبياً، تتضمنان مئات الطائرات المقاتلة، فضلاً عن القاذفات الاستراتيجية التي تستطيع مهاجمة إيران حتى بعد التحليق من مسافات بعيدة أما دول المنطقة، فشأنها شأن المجتمع الدولي بأسره ستنظر اتضاح الصورة وربما يحدث ذلك بعد تصريح ترامب اليومي، الذي كعادته، لا يبخل بالتصريحات، لكن ليس واضحاً دائماً إلى أين يتجه بها

إذا قرّر الرئيس ترامب إصدار أمرٍ بالهجوم، فيجب الانتباه أيضاً لقيود الجداول الزمنية:

أولاً، بدأ شهر رمضان وهذا التوقيت أقل ملاءمةً للبدء باحتكاك عسكري كبير مع دولة مسلمة، لأن ذلك ربما يؤثر في رد فعل الجمهور في بعض دول المنطقة؛

ثانياً، عقد ترامب في واشنطن الاجتماع الأول للهيئة الجديدة التي أنشأها "مجلس السلام". والمفترض أن يسرّع المجلس تنفيذ ما يراه ترامب إنجازاً كبيراً ورؤية استراتيجية أكبر: وقف الحرب بين إسرائيل وحركة "حماس"، ثم البدء بإعادة إعمار قطاع غزة. وإذا قرر الهجوم في مرحلة مبكرة، فإنه يخاطر بإفشال هذا الاجتماع ومع ذلك هناك شك في أن يكون لدى المخططين في البنتاغون جواب عن السؤال المركزي الذي يخيم على الأجواء منذ أن قرر ترامب تأجيل الضربة التي كان ينوي إصدار أمرٍ بها في 14 كانون الثاني/يناير: كيف يمكن إسقاط الحكم، بعد أن تم قمع معظم الاحتجاجات بشكل فعلي، ومن دون أن تلتزم الولايات المتحدة شنّ حملة عسكرية طويلة تشمل أيضاً استخدام قوات برية؟

* * *

يديعوت احرونوت: ماذا ينتظر ترامب – الشرعية

بقلم: سيفر بلوتسك

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

لماذا لم يأمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حتى الان جيشه بالشروع في هجوم على ايران؟ لهذا السؤال أعطيت أجوبة استراتيجية عديدة. انا أميل لشرح من مجال آخر: ترامب ينتظر لانه ليس له شرعية للهجوم، لا قومية ولا دولية. بلغة بسيطة، لان ليس له جواب مقنع للتساؤل لماذا ينبغي للولايات المتحدة ان تهاجم الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

تعالوا ننتظر بداية الى تاريخ الاعمال العسكرية الامريكية الأخيرة في دول إسلامية.

– في حرب الخليج الأولى في كانون الثاني 1991 اجتاحت الولايات المتحدة (بقيادة الرئيس الجمهوري جورج بوش الاب) العراق صدام حسين بعد أن احتل جيش صدام الكويت، ولم ينسحب حتى انتهاء الإنذار الأمريكي الأخير متعدد الأشهر. قبيل الاجتياح إقامت إدارة بوش ائتلافا دوليا ضم عشرات الدول بما فيها دول عربية وإسلامية. لقد كانت الشرعية للولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى جارفة.

– حرب أفغانستان نشبت في أكتوبر/تشرين الأول 2001 بعد نحو شهر من عملية القاعدة في البرجين التوأمين في نيويورك ووزارة الدفاع في واشنطن. الاف الأمريكيين قتلوا. وربطت الاستخبارات الامريكية بين العملية وبين نظام طالبان في أفغانستان التي تحت رعايته نما وترعرع تنظيم الإرهاب. 24 دولة بعثت بجنودها الى جانب الولايات المتحدة الى أفغانستان لتصفية القاعدة وطالبان.

– حرب الخليج الثانية التي نشبت في اذار 2003 (وفي سياقها اسقط نظام صدام حسين) اجتهد الرئيس جورج بوش الابن لتبريرها من خلال براهيم استخبارية على تطوير سلاح الدمار الشامل (الكيميائي أساسا) من قبل النظام إياه. وبعد الفعل تبين

ان هذه كانت براهين عابثة – لكنها عرضت على مجلس الامن للأمم المتحدة لاجل نيل مباركته للعملية. هنا أيضا لم تخرج أمريكا الى المغامرة الحربية وحدها. شاركت فيها 35 دولة أخرى.

- في ولايته الأولى كرئيس بعث ترامب وحدات مختارة من الجيش الأمريكي لكبح تنظيم الإرهاب داعش عندما اقترب هذا من احتلال العراق وأجزاء من سوريا. الى جانب الأمريكيين قاتل أيضا جنود من كل جيش لدولة عربية وإسلامية تقريبا.

أي من هذه الشروط الكفيلة بان توفر مبررا واسنادا عالميا لهجوم عسكري امريكي واسع ضد النظام الإيراني لا يوجد الان على الأرض. حكام ايران يعلنون عن استعدادهم للتوقف عن تخصيص اليورانيوم الى ما يتجاوز المستوى الرمزي والتنازل تماما (لانعدام البديل والوسائل) عن السعي لمشروع نووي عسكري. بالمقابل، لا يوجد حظر دولي على أي دولة بالتزود بصواريخ باليستية ليست قارية. التزود بها ليس علة كافية للحرب من جانب القوة العظمى الامريكية التي تبلغ ميزانية الدفاع السنوية لديها ما يوازي 90 ميزانية امن سنوية لإيران. وعليه فان ترامب يتجاهل تهديد الصواريخ، رغم ضغط نتنياهو.

وذبح المتظاهرين في ايران، أليس هو سبب كافٍ لتدخل عسكري؟ يبدو أن لا. "المساعدة على الطريق" التي وعد بها ترامب المتظاهرين تتأخر زمنا طويلا جدا لدرجة انها أصبحت قولاً فارغاً. ليس للمرة الأولى في السياسة الامريكية؛ الرئيس الليبرالي براك أوباما سلم بمقتل 300 الف سوري على أيدي جنود الأسد وغفر له استخدام السلاح الكيماوي.

ان هذا الماضي السياسي العسكري معروف جدا لمحيط ترامب. وبالتالي معقول الافتراض انه مثل الرؤساء الذين سبقوه فانه هو أيضا لن يسارع الى الامر بحملة عسكرية مكثفة في دولة إسلامية الى أن يثبت بان سلوك حكامها يعرض للخطر مصالح أمريكية والى أن تكون له شرعية محلية ودولية ليأمر بالحملة. من جهة أخرى فان قرارات غير متوقعة بل وحتى غير عقلانية هي السيماء التي تميز ترامب.

* * *

يديعوت احرونوت: زيارة رئيس وزراء الهند الى اسرائيل ترفع علاقات البلدين الى مستوى استراتيجي

بقلم: ايتمار أيخنر

الزيارة القريبة لرئيس وزراء الهند نرنديرا مودي الى إسرائيل ستؤدي الى قفزة درجة كبيرة في العلاقات بين الدولتين الى المستوى الأعلى من أي وقت مضى، "علاقات استراتيجية خاصة" – التعبير الذي يعرف علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وألمانيا أيضا. يصل مودي الى إسرائيل يوم الأربعاء ويلقي خطابا في الكنيست. يلتقي برئيس الوزراء نتنياهو والرئيس هرتسوغ ويوقع على مذكرة تفاهم لتوسيع أوجه التعاون بين الدولتين في جملة من المجالات. المركزية بينها هو المجال الأمني. في اطار الاتفاق، يقام جهاز لحفظ السر يتيح فتح أصناف كانت مغلقة حتى الان امام الهنود مثل منظومات دفاع جوية، هذا الى جانب دمج الهنود في منظومة الدفاع الجوي بواسطة الليزر ("اور ايتان").

وقال مصدر سياسي رفيع المستوى ان "هذا يزيد المرونة من حيث قدرة جهاز الامن على إدارة الجهود ويسمح للطرفين بالاعتماد الواحد على الاخر عند الحاجة. هذه ثورة كبرى."

المعنى هو انه اذا واجهت إسرائيل حظر سلاح مثلما رأينا في السيوف الحديدية، فانها يمكنها أن تعتمد على الهند في انتاج وسائل قتالية. حسب التقرير سبق للهند ان زودت إسرائيل بمُسيرات وبمواد متفجرة في الحرب.

كما ستوقع إسرائيل والهند على سلسلة مذكرات تفاهم للتعاون مع التشديد على تكنولوجيايات خارقة مثل الذكاء الاصطناعي، الكوانتوم والساير. فللهنود توجد قدرات عديدة في هذه المجالات واساسا الامكانية لاختد تكنولوجيا اولية وتطبيقها على نطاقات واسعة.

وصرح سفير إسرائيل في الهند رؤوبين عيزر قائلا: "توجد هنا قفزة درجة جد ذات مغزى سواء في السياق الأمني ام في مجالات كالغذاء، الزراعة والماء، الأموال والبنى التحتية. لقد عملنا كي نجلب شركات هندية لتتقدم الى عطاءات بنى تحتية في إسرائيل كميترو تل ابيب. هذا عصر جديد في العلاقات."

ويأمل عيزر ان قريبا ستتسع خطوط الطيران بين إسرائيل والهند حيث أن اليوم اير انديا وحدها تطير في الخط القصير الى إسرائيل. وكانت سفارة إسرائيل توجهت الى شركات هندية أخرى لاقناعها بفتح خط وتوجد اتصالات لفتح خط أركيع الى مومبي.

استعدادا لوصول مودي الى إسرائيل، اقرت الحكومة خطة بمدى 148 مليون شيكل لتعزيز العلاقات بين الدولتين في مجالات عديدة: البارزة بينها هي تعزيز التعاون الاكاديمي والتعاون في الحداث؛ تعزيز عنصر الزراعة في العلاقات؛ التعاون في المجال المالي؛ تعزيز مراكز التميز لإسرائيل في الهند؛ التعاون في المواصلات والطاقة؛ تعزيز أوجه التعاون في مجال السينما بين بولي وود والسينما الإسرائيلية.

بين المبادرات في الخطة: إقامة لجنة توجيه سياسية عليا بين وزيري خارجية الدولتين تجتمعان مرة كل سنتين. فتح عشرة مراكز تميز أخرى في الهند في مجالات الزراعة، الماء والحداث؛ وزيادة عدد مستكملي الدراسة الهنود في إسرائيل. إضافة الى ذلك، يقام مركز تميز مشترك للساير الدفاعي ويدفع قدما باتفاقات التجارة الحرة، التعاون في الطاقة المتجددة ومشاريع الطب الهاتفي في مناطق بعيدة في الهند. بعض المشاريع مشروط بميزانيات موازية من الجانب الهندي، والتنفيذ كله يخضع لقرار قانون الميزانية للعام 2026.

* * *

هآرتس: القانون ضد سلطة القانون

بقلم: مردخاي كرمنتسر

تظهر الحكومة الولاء المطلق لاعضاءها. فعندما اتضح وجود احتمال حقيقي لمعارضة المحكمة العليا استمرار ايتمار بن غفير في منصبه، أي اجبار رئيس الحكومة على اقالته، سعت الحكومة الى انقاذ الوزير. وقد تم ذلك من خلال اقتراح تعديل على قانون الاساس، يلغي الرقابة القضائية على قرارات رئيس الحكومة تعيين أو اقالة الوزراء، باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون (وجوب ان يكون الوزير مواطن اسرائيلي)، هذا قانون شخصي واضح يهدف الى انقاذ بن غفير من الاقالة، قانون مصمم لتغيير قواعد اللعب اثناء سيرها. فاذا كانت المحكمة العليا تملك سلطة الاشراف على رئيس الحكومة في هذه المسألة عند بدء اللعبة فان الحكومة تعترم وقف اللعبة بواسطة مصادرة هذه الصلاحية.

لا تنخدعوا بالمتحدثين باسم الحكومة الذي يقولون ان المحكمة العليا تتمتع حاليا بسلطة كاملة لتعيين أو اقالة الوزراء. فهذه السلطة لها طبيعة سياسية بحتة، لذلك يطلب استبعاد المحكمة منها. لقد كانت السلطة وما زالت في يد رئيس الحكومة، وفي اطار ذلك هو يتمتع بصلاحيات واسعة تشمل ايضا دوافع سياسية. ما تقرر في حكم درعي – بنحاسي بقيادة رئيس المحكمة العليا السابق منير شمغار واهارون براك، هو ان هذه الصلاحة – مثل أي صلاحية ادارية – ليست غير محدودة.

في حالات استثنائية ولاسباب اخلاقية ومؤسسية، يصبح حق رئيس الحكومة في اقالة وزير واجب. لان استمراره في منصبه، مثلا اذا اتهم بتلقي الرشوة، هو امر لا يغتفر من حيث نزاهة الحكومة، والقذوة التي يجب ان تقدمها وثقة الشعب بها. رئيس الحكومة هو امين الجمهور، وبحكم هذه الثقة فهو ملزم بحماية هذه القيم والعمل وفقا لها. وفي دولة ديمقراطية سليمة لا يوجد شخص بدون بديل، وبالتالي، يفترض ان يستبدل الوزير المقال بوزير آخر من حزبه، ما كان من شأنه ان ينهي ولاية امين صندوق في القطاع الخاص، سينهي ولايته كوزير حتما.

لا يحتاج المرء الى ان يكون صاحب اخلاق عالية ليدرك ان الوزير المتهم بالقتل والاعتصاب أو تهريب المخدرات يجب ان يستقيل أو يقال. لا سيما انه مدان بجناية الارهاب والعنصرية، حتى لو كان ذلك في صباه، ولم يكن هناك احد، بما في ذلك نتنياهو، يصدق انه سيجلس على طاولة الحكومة في وقت قريب، لا سيما في منصب رئيس الامن الداخلي. كان من المفروض ان يتم ابعاد ماضي بن غفير عن الكنيست من البداية، لكنه حاضره ومستقبله اكثر خطرا. فهو بكونه المفتش العام المعين من قبل نفسه وبشكل غير قانوني يساهم في تسييس الشرطة بشكل كبير. انه يحولها من مؤسسة حكومية ملتزمة بالقانون الى ذراع يسعى الوزير من خلالها الى اضطهاد خصومه السياسيين وحماية مؤيديه. بكلمات اخرى، هيئة تخرق المساواة امام القانون وتخالف سيادة القانون.

الضرر الذي الحقه بن غفير بالشرطة وبسيادة القانون هو ضرر كبير، واستمراره في منصبه لا يزيد الامر الا سوء. على صعيد المصلحة العامة يعتبر استمراره في منصبه اشد خطرا بعشرة اضعاف من استمرار درعي وبنحاسي، لو اتاحت لهما فرصة الخدمة. يبدو ان من انتقدوا المحكمة في حينه لم يهتموا باستمرار هؤلاء الوزراء في مناصبهم. عندما تتصرف الحكومة بجنون يصبح مبدأ الاستبعاد التام ضروري للرقابة القضائية. وعندما تصمم الحكومة على حماية بن غفير فهي تجسد بوضوح اجندته بكل ما تحمله من معاني وعواقب.

لا يهدف مشروع القانون الجديد الى منح رئيس الحكومة صلاحيات واسعة في موضوع تعيين الوزراء واقالتهم، بل من المفروض ان يعطيه صلاحيات مطلقة، مثلما هي الحال في الانظمة الاستبدادية. ان السلطة التي يستأثر بها نتنياهو لنفسه، والتي يعطيه اياها اتباعه، تجعله حاكم مطلق لا حدود لسلطته. اذا تمت الموافقة على ذلك فسيزداد اعتماد الوزراء على رئيس الحكومة ويتعمق، وهو عكس ما يتطلبه الحكم الرشيد. عندما يتعلق الامر برئيس حكومة متهم بمخالفات خطيرة فان الوضع يصبح لا يحتمل. لنفترض ان رئيس الحكومة هذا مطالب بالبت في تعيين أو اقالة وزير له ماض يشبه ماضيه. هل سيتعامل مع الامر ويتجاهل ذلك؟ هل سيتمكن من النظر الى الامور بموضوعية ونزاهة؟ من الواضح انه لن يستطيع منع هذا التعيين، وسيفتح الباب على مصراعيه امام حكومة من المتهمين بارتكاب جرائم. هذا الائتلاف الذي يعارض ايضا استخدام برامج التجسس في تحقيقات مكافحة الرشوة، الذي يرفض بعض الاعضاء فيه المثول امام الشرطة، يرفع شعار يقول "يحيا الفساد الحكومي".

في قضية تعيين درعي كوزير للداخلية والصحة اظهر نتنياهو براعة استثنائية في اصدار احكام مشوبة بغرابة بالغة، فيما يتعلق بتراكم ادانات درعي و"الخدعة" التي استخدمها في محكمة الصلح في قضايا التهرب من الضرائب لمنع مناقشة مسألة

الفضيحة. وفي قضية "قطر غيت" وقضية "بيلد" اثبت رئيس الحكومة العجز في تحديد السلوكيات التي تضر بامن الدولة (بما في ذلك علاقاتها مع مصر). فهو يعلي شان ما يستحق ادانة شديدة ويشيد به. لن نستغرب وجود شخص متهم بجرائم ضد امن الدولة على طاولة الحكومة. فاذا كان مشتبه فيه في قضية اغتصاب مؤهل لرئاسة لجنة في الكنيست فلماذا لا يعطى مقعد على طاولة الحكومة؟ ان تفويض السلطة المطلقة وغير المحدودة لنتنياهو، الذي يقوض كل الاعراف العامة – الولاء والاهتمام بالجمهور، المسؤولية، النزاهة، المعاملة الانسانية – يجب ان يثير الرعب في قلوب كل المواطنين.

الخطوة التي تتخذها الحكومة قد تتحول هنا بسهولة الى ذريعة تمكنها من التخلص من أي انتقاد في أي قضية تخشى الحكومة خسارتها في المحكمة. سواء كان ذلك واجبها في تشكيل لجنة تحقيق رسمية، او استخدام وزير العدل لسلطته على القضاء أو قانون التهرب من الخدمة. لن تصمد الرقابة القضائية الا اذا افترضت الحكومة عدم وجود أي تدخل في شؤونها. فاذا اعطيت ما تريد فيما يتعلق بتعيين القضاة فهي ستحصل على محكمة لا تتدخل، وسياتي منقذ للحكومة.

الحقيقة هي ان ظاهرة الوزراء المتهمين من شانها ان تختفي من الواقع. ففي ظل نظام شعبي – مستبد لا يمس احد بالسوء "رجالنا". ان الجمع بين تدهور جهاز الشرطة وضعف النيابة العامة يضمن ان يكون الموالون للحكومة فوق كل شهية، وسيضمن لهم مكانهم في الحكومة مهما كانت افعالهم.

* * *

هآرتس: الدولة تحاول نقل سكان قرية فلسطينية غربي الجدار

بقلم: حن معنيت ومتان غولان

"هآرتس" عرفت ان الدولة ابلغت المحكمة العليا بان وزير الدفاع يسرائيل كاتس ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش قد اصدرا تعليمات للدفع قدما بنقل تجمع فلسطيني كان يعيش في جيب غربي جدار الفصل العنصري الى اراضي تابعة للدولة شرقي الجدار. وقد اتخذ هذا القرار في الاسبوع الماضي وسبقه تاخير طويل من قبل الدولة للموافقة على خطط بناء من اجل هذا التجمع. الان يشرح سكان تجمع عرب الرماضين الجنوبي، الموجود قرب مستوطنة الفيه منشه، بان رفض الدولة الدفع قدما باقامة بنى تحتية في هذا التجمع استخدم كاداة ضغط لتهجيرهم، وبكلمات اخرى، عملية تهجير قسرية لاسباب سياسية.

لقد جاء اعلان الدولة بشأن هذه القضية في اطار التماس حول تنظيم البناء في المكان، وجاء في الالتماس "العيش في مكان يفتقر للبنى التحتية، حيث مبانيه المتهاكلة مهددة بالهدم في أي لحظة، وحيث الفقر مزمن بسبب غياب التخطيط، يشكل ضغط على السكان المحليين للرحيل، وهو شرط قسري وبيئة تجبر على النزوح".

منذ اقيم هذا التجمع في الخمسينيات وليس للقرية خطة هيكلية منظمة، وسكانها ال 430 يعيشون فيها بدون بنى تحتية. في نيسان 2024 قدمت جمعية "بمكوم" ورؤساء التجمع اشرف شاغور وكاسب شاغور التماس للمحكمة العليا، طالبوا فيه بان تامر الدولة بايداع مخطط قدمه السكان لتنظيم البناء في التجمع والسماح له بالتطور. المحامي ميخائيل سفارد مثل الملتمسين واقترح ان تامر المحكمة العليا الدولة بتبرير لماذا لم تدفع قدما بخطة هيكلية اخرى لتنظيم البناء في القرية. في وقت تقديم الالتماس طرح السكان المخاوف من ان سبب المماطلة هو محاولة الضغط عليهم من اجل ان يرحلوا.

طوال الاجراء القضائي حاولت الدولة شطب الالتماس، ومحاولة التوصل الى تفاهم بين الطرفين لم تنجح. في نهاية المطاف في حزيران 2025 امرت المحكمة العليا الدولة بان تسلم حتى تشرين الثاني بيان محدث، يبين رايها حول احتمالين، الاول هو العمل

بتعاون مع الملتزمين للدفع قدما بخطة هيكلية جديدة كي يكون بالامكان ايداعها في اسرع وقت ممكن. الثاني هو اخذ مخطط السكان وادخال تعديلات تخطيطية عليه من قبل الجهات المهنية في الدولة – وبعد ذلك يتم الدفع به قدما.

في الراي المحدث الذي تم تسليمه من قبل الدولة عبر مكتب المدعي العام في يوم الاثنين الماضي، استبعدت الدولة الاحتمالين، ثم ابغت المحكمة العليا بان الوزير كاتس والوزير سموتريتش أمرا بالدفع قدما ببديل آخر للخطة، الذي تزعم الدولة انه "اكثر ملاءمة من الناحية العامة للمنطقة وبالنسبة لمقدمي الالتماس، بما في ذلك تخصيص ارض تابعة للدولة لهذا الغرض". مع ذلك، يقع هذا البديل على بعد 2 كم تقريبا جنوب شرق موقع الخطة المقترحة، وشرق جدار الفصل. ووفقا لبيان الدولة فانه يمكن وضع خطة بالتعاون مع مقدمي الالتماس، وستقوم الادارة المدنية بصياغة مخطط هيكلية لـ "القرية الجديدة"، وسيتم تقديم هذا المخطط للمستوى السياسي خلال ستين يوم.

من وجهة نظر سكان التجمع، يمثل اقتراح الدولة تحقيقا لجميع مخاوفهم، وفي رد قدموه أمس عبر المحامي سفارد، طلب مقدمو الالتماس من المحكمة العليا اصدار امر يلزم الدولة بتنظيم القرية من حيث التخطيط. وحسب اقوالهم فان الدولة في اعلانها الاسبوع الماضي تعلن فعليا نيتها ارتكاب جريمة، وهي التهجير القسري لتجمعهم. ويتذكر السكان ان مخاوفهم من هذه النية قد رفعت نيابة عنهم من قبل المحامي سفارد في 2006. وهذا هو الالتماس الثاني المقدم ضد مسار جدار الفصل الذي انشأ جيب فيه منشه – الجيب الذي وجدت القرية نفسها داخله.

بشكل عام اراضي التجمع مسجلة باسم سكانه في سجلات الدولة في الضفة الغربية. وقد اسسه لاجئون بدو طردتهم اسرائيل من بئر السبع بعد اقامة الدولة. لقد اشترى واستأجروا اراضي من قرية حبله ورعوا اغنامهم فيها وعاشوا فيها 20 سنة على امل العودة الى ديارهم في النقب. وفي سبعينيات القرن الماضي بدأ بعضهم ببناء مساكن اسمنية صغيرة.

وقد شهدت المنطقة احد اكبر التغييرات في 1983 حيث بنيت مستوطنة فيه منشه، وبناها التحتية شرقي التجمع، على اراضي في قضاء قلقيلية. وفي بداية الالفية الثانية، عندما بني جدار الفصل حول فيه منشه، لجأ هذا التجمع وقرى اخرى الى المحكمة العليا بشأن مسار الجدار. عندها عرضت الدولة على زعماء هذا التجمع الانتقال الى موقع جديد سيبنى لهم قرب قلقيلية، لكنهم رفضوا. وفي اعقاب الالتماس تقرر ان يبقى تجمع عرب الرماضين وقرية قريبة باسم عرب أبو فرادة ان تبقى في الجيب الذي يقع غرب الجدار.

* * *

إسرائيل اليوم: مملكة انعدام اليقين

بقلم: العميد احتياط تسفيكا حايموفيتش

تحصي إسرائيل والعالم كله حتى الان ستة أسابيع منذ بداية كانون الثاني، عندما اعلن/وعد الرئيس ترامب الشعب الإيراني بان المساعدة على الطريق. واستغلت الأسابيع الأخيرة لحشد الولايات المتحدة قوات على نطاق غير مسبوق في البر وفي البحر، ولاستعدادات عالية للغاية في إسرائيل. بالمقابل، ايران تحسن استعدادها للهجوم، تجري مناورات استعراضية وتصد لغة الخطاب. وبين هذا وذاك تجري مفاوضات تضمنت حتى الان لقائين، التقارير الصادرة عنها لا تشهد حقا على ما حصل في الغرفة المغلقة.

لثلاث مرات حتى الان كنا على مسافة خطوة من هجوم امريكي، آخرها في نهاية الأسبوع الماضي. خطابات وتصريحات الرئيس ترامب تضيف الكثير من انعدام اليقين.

ولما كان ليس لنا تحكم بقرارات الرئيس الأمريكي وبجوهره حين يتخذ، لا يتبقى غير الاعتماد على جهاز الامن ليعرف كيف يستخدم المنظومة المدنية في الوقت الصحيح. هكذا كان في الماضي وهكذا سيكون في الواقع الحالي أيضا.

جملة سيناريوهات الرد وتوقيت القرار هي في يد رجل واحد – الرئيس الأمريكي ومن هنا الصعوبة في محاولة تقدير عملية اتخاذ القرارات التي ليست بالضرورة مرتبة. من هنا أيضا الصعوبة في خلق نموذج يعرف كيف يربط بين الحقائق والسلوك، ومفترقات القرار وفي نهايتها القرار نفسه.

احدى المسائل التي تضيف لانعدام اليقين هي كيف سترد ايران. هنا أيضا مجال السيناريوهات واسع ومتنوع. في دولة ومجتمع مجريين لنحو سنتين ونصف – لا ينبغي لاي امر ان يفاجئنا. فقد جربنا حتى الان تقريبا كل ساحة، تهديد او حدث. ينبغي لهذا ان يقلل مدى القلق ويزيد إحساس القدرة على التصدي لحدث إضافي.

لقد كانت وتوجد لإيران قدرة على الرد لاطلاق عشرات الصواريخ بعيدة المدى نحو إسرائيل. وبخلاف حملة “الأسد الصاعد”، هذه المرة تقف ايران امام معضلة اهداف رد عديدة وواسعة اكثر من “مجرد” إسرائيل. 12 من أصول وقواعد أمريكية في ارجاء الشرق الأوسط ستجبر ايران على توزيع قوة نار الرد، الاهتمام القيادة ومن هنا أيضا مديات الاطلاق.

تحاول ايران في الأسابيع الأخيرة بقوة اكبر ان تضم اليها كل وكلائها (حزب الله، الحوثيين، ميليشيات في العراق وغيرهم)، كانت خيبت الامل في حزيران الماضي والتأكد بانها عند الحاجة تنضم الى المعركة. ويفرض انها بالفعل ستنضم، لا شك ان هذه الساحة متعددة المنظومات، التي لم نعيشها بشكل ذي مغزى في حزيران الماضي، يمكنها أن تضيف بعد تحد في الدفاع وفي الهجوم على الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو. هذه سيناريوهات معقولة يمكن وينبغي الاستعداد لها في مستوى الدولة، المجال، المجتمع وكل واحد بحد ذاته.

احدى المسائل المركزية هي: كيف التصرف في انعدام يقين على هذا القدر في الواقع؟ أولا، ثمة حاجة الى جاهزية واستعداد واقعيين بلا فزع. ينبغي التمييز بين المعلومة والتحليل، والإبقاء على نمط حياة مع قدرة على الانتقال السريع الى وضع الطوارئ ما ان تصدر تعليمات رسمية.

في نهاية الامر فان “مملكة انعدام اليقين” هي مجال تكون فيه القوة والضعف متداخلين الواحدة بالآخر. فمجرد إمكانية الهجوم تبث قوة لكن التردد والتلبث يكشفان تعقيد الواقع. فترة الانتظار تدل على أن لحظات دراماتيكية للغاية لا تكون أحيانا لحظات انفجار، اطلاق صواريخ ان إصابات لاهداف بل صمت متوتر يجبس فيه العالم كله أنفاسه وينتظر الحسم الذي سيصمم وجهه.

* * *

معاريف: في الكابنت يقدررون: مقترح طهران سيقرر اما الدبلوماسية او الخيار العسكري

بقلم: أنا برسكي

تكرست جلسة الكابنت السياسي الأمني مساء أول أمس بتوسع لوضعية المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران ولتقدير الاتجاه الذي تتقدم نحوه – الدبلوماسية أم الحرب.

في القدس يقدر ان في الأيام القليلة القادمة، مع رفع المقترح الإيراني المحدث، سيكون ممكنا الفهم اذا كانت وجهة الطرفين لجولة اتصالات هامة أخرى – أم للتدهور نحو خيار عسكري.

وحسب التقدير الذي عرض على الوزراء، فان الاختبار الفوري سيكون مضمون المقترح الذي ستتقدم به طهران اليوم. اذا اعتبر المقترح مرضيا في نظر الأمريكيين فان جولة ثالثة من المحادثات ستعقد بعد غد وهي كفيلة بان ترسم اتجاهها لاتفاق جزئي يركز في المرحلة الأولى على مسألة النووي فقط.

في القدس يشخصون هنا طريقة عمل معروفة لستيف ويتكوف وجارد كوشنير، مبعوثي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. خطوط عريضة لاتفاقات انتقالية على مراحل، فيما أنه في المرحلة الأولى تعالج المسألة المركزية والعاجلة، ولاحقا الانتقال الى المسائل الأخرى.

من ناحية واشنطن، كما أوضح، فان مسألتي الصواريخ الباليستية والوكلاء لم تهمل، بل مرشحتان للمرحلة الثانية من المحادثات. يدور الحديث عن نهج مشابه لذلك الذي اتبع أيضا في الاتصالات حول صفقة المخطوفين وانهاء الحرب في غزة: عندما لم تكن إمكانية للوصول الى توافق عام تفررت تسوية انتقالية يتم التواصل منها الى الامام. غير ان في القدس يشددون على انه من زاوية النظر الإيرانية، فان مسألتي الصواريخ والوكلاء ليستا مطروحتين على الاطلاق على الطاولة في المرحلة الحالية. والمعنى هو فجوة جوهرية في فهم مدى التسوية المستقبلية – ومشكوك ان يكون ممكنا التجسير عليها حتى في المراحل التالية. وأشارت محافل مطلعة الى أنه “يوجد غير قليل من التوترات بين إسرائيل والولايات المتحدة في المسألة الإيرانية. كل المواقف واضحة ومعروفة وينبغي فقط متابعة ما يجري. في هذه الاثناء لا يوجد قرار قاطع للرئيس ترامب.”

في الكابنت تم الايضاح بان إسرائيل ليست طرفا في المحادثات – لكنها تتأثر مباشرة بنتائجها. وعليه فمطلوب متابعة عن كثب واستعداد لكل واحد من السيناريوهات الممكنة.

* * *

القناة 12: موت الردع في الشرق الأوسط

بقلم: إيال تسيركوهين

يقف الشرق الأوسط على حافة صراع لا يرغب فيه أحد تقريبًا، نتاج عقدٍ فقد فيه التهديد العسكري الأمريكي مصداقيته، إلى جانب إيران التي أدركت أنه من الممكن دائمًا كسب الوقت ريثما يستسلم الغرب. وتواجه إسرائيل خطرًا يتمثل في أن حتى الاتفاق النووي الناجح لن يحل التهديد الوجودي الحقيقي الذي يواجهها. فالهدف العسكري الحقيقي ليس تغيير النظام، بل إلحاق ضرر جسيم بالقدرات الإيرانية لاستعادة الردع المفقود..

من المفارقات أن الواقع الذي نشهده الآن يشير إلى تراجع الردع في الشرق الأوسط. طرفان لا يرغبان في الحرب يقتربان منها، ليس بدافع الرغبة في القتال، بل لعدم وجود خيار آخر. من الواضح أن الولايات المتحدة تبذل جهودًا جبارة في الأسابيع الأخيرة للتوصل إلى نوع من الاتفاق مع إيران، ولو كان ذلك يقتصر على الملف النووي، ولكن دون جدوى. إيران، من جانبها، ليست

متلهفة للقتال، لكنها تماطل لكسب الوقت، رافضةً الإنذارات النهائية، ومواصلةً المقاومة على المبدأ نفسه الذي أثبت نجاحه لسنوات - تحويل الوقت إلى سلاح.

هذا هو جوهر المسألة. في العقد الماضي، فقدت الولايات المتحدة مصداقيتها كرادع، وبالتالي، ومن المفارقات، يُنظر إلى كل تهديد عسكري على أنه غير موثوق به حتى لحظة تنفيذه. تجد إيران صعوبة في تصديق أن هذه المرة مختلفة. بعد جولات عديدة نجحت خلالها في استخلاص صيغة جديدة، وقناة جديدة، واختراق جديد، باتت مقتنعة بإمكانية إعادة الجميع إلى مسار المفاوضات الجارية. إنهم يعولون على سكان دول الجوار العربية، الذين عاشوا في قلق شديد مؤخرًا، ليكونوا على الحياد نيابةً عنهم.

لسوء الحظ، في الشرق الأوسط العام 2026، لا يُنظر إلى التهديد العسكري على أنه ذو مصداقية إلا بعد توجيه الضربة الأولى. من هنا، علينا العودة إلى نقطة التحول في العقد الماضي حين دقت إسرائيل ناقوس الخطر، واعتاد النظام الأمريكي على اعتبار التهديد العسكري أداة دبلوماسية لا خيارًا عمليًا..

خيبة أمل إسرائيل والولايات المتحدة

الطريق إلى نقطة اللاعودة، حيث استندنا أيضًا إلى مبالغات لم تتحقق. أعتقد أن مستشاري الرئيس ترامب علّقوا آمالهم على الشعب الإيراني في الطريق الذي أدى إلى الأزمة. كان الافتراض السائد هو أنه كلما زاد حشد القوات الأمريكية في منطقة الخليج وازداد الضغط، زادت احتمالية أن يستجمع الشعب الإيراني شجاعته ويعود إلى الشوارع. لكنّ "القوات البرية" داخل إيران، ذلك التأثير المكتمل الذي كان من المفترض أن يواكب موجة التهديد العسكري الحقيقي، لم يحدث ببساطة..

ومن هنا برز سؤال "اليوم التالي" بقوة. ما هو البديل لهذا النظام؟ من يضمن أنه في حال انهياره أو سقوطه، سينشأ جيل أكثر اعتمادًا واستقرارًا وقابلية للتنبؤ مكانه؟ تجدر الإشارة إلى أن إيران تجاور أكثر دولتين تضررًا في الذاكرة الأمريكية: أفغانستان وباكستان. إنهم يراقبون ما يحدث، وإسلامهم السني ليس حمامة سلام ولا غصن زيتون. من وجهة نظر واشنطن، قد يكون سقوط نظام آيات الله فرصة تاريخية، ولكنه أيضًا مقاومة بالغة الخطورة..

لدى إسرائيل ما يدعو للقلق. ففي طريق الوصول إلى هذا المأزق، لم تُجدِ المفاوضات التي جرت في عُمان نفعًا لإسرائيل. خلال العام 2025، ولا سيما منذ عملية "الأسد الصاعد"، أدركنا بشكل مباشر مدى هشاشة وطننا، وكيف أن سقوط صاروخ في قلب البلاد يُغير فورًا الأجواء والشعور بالأمان والاقتصاد. حتى مع وجود منظومة دفاع جوي قوية، حتى لو بلغت نسبة نجاحها 90 في المئة، لا يُمكن للبلاد أن تستمر طويلًا في العمل في العالم الجديد. بضع ضربات مُستهدفة، يومًا بعد يوم، كافية لشلّ الحياة الوطنية.

ما يغيب عن الأنظار غالبًا هو أن التعامل مع منظومة الصواريخ الإيرانية كان نقطة خلاف مستمرة بين إسرائيل وأجهزة الاستخبارات والأمن الأمريكية لسنوات. ركزت إسرائيل على الصواريخ الباليستية بعيدة المدى التي تُهدد الأراضي الإسرائيلية بشكل مباشر، بينما تعرضت أصول الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بشكل أساسي لخطر الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في الخليج العربي والعراق ومحور العراق وسوريا. ما أثار قلق أعضاء الكونغرس الأمريكي، ولهم كل الحق في ذلك من وجهة نظرهم، هو في المقام الأول كيفية حماية جنودهم وقواعدهم، وليس إسرائيل، التي يُنظر إليها على أنها قادرة على الدفاع عن نفسها.

لقد كانت وجهة نظرهم، في المقام الأول، كيفية حماية جنودهم وقواعدهم، وليس إسرائيل، التي يُنظر إليها على أنها قادرة على الدفاع عن نفسها. لذا، لا أستغرب أن يكون الجهد الرئيسي في المفاوضات قد انصبَّ على إيقاف البرنامج النووي الإيراني على كافة المستويات. ففيما يتعلق بالقضية النووية، ثمة تداخل واسع بين المصالح الأمريكية والأوروبية والإقليمية. أما فيما يخص منظومة الصواريخ، فقد كان هذا التداخل جزئياً في كثير من الأحيان، بل ومتناقضاً في بعض الأحيان. في الشرق الأوسط العام 2026، لا يمكن لإسرائيل أن تتخلى عن مفاوضات ناجحة تُهدئ من حدة التوتر النووي، بينما يبقى خطر الصواريخ الباليستية الدقيقة قائماً، بل ويتفاقم ويترسخ. إسرائيل العام 2026 لا تحمل أي أخبار عن مفاوضات ناجحة..

فلماذا يبقى لدينا أي أمل؟

إن التفكير في تغيير النظام الإيراني أمر مرغوب فيه، لكنه يفتقر إلى وصفة عملية. في استخدام القوة العسكرية، لطالما عرفنا كيف نربط الفعل بالنتيجة. عرفنا مدى قدرة القوة الحركية على تقويض القدرات وتعطيلها وإضعافها. لكن لا توجد علاقة سببية واضحة بين القوة العسكرية وتحقيق الحكم على منطقة جغرافية محددة. خاصةً عندما لا تشمل القوة الجوية من سيرفع الراية في نهاية المطاف.

لقد تعلمنا هذا الدرس مجدداً في حرب غزة. إن إسقاط نظام لا ترضى عنه، واستبداله بنظام يناسبك، لا يزال أمنية بعيدة المنال. إيران أكبر من إسرائيل بسبعين ضعفاً على الأقل، ولذلك لا توجد خطة عسكرية يكون فيها التسلسل المنطقي "الفعل والنتيجة" بالمعنى السياسي لتغيير النظام.

في هذا الواقع، يمكن بل ينبغي أن يخدم استخدام القوة العسكرية غرضاً أكثر تحديداً: إلحاق الضرر بالقدرات، وتقويض أنظمة الرد بشكل منهجي، والحد من قدرة النظام على إلحاق الضرر. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن معظم القوات المنتشرة في الخليج كانت تهدف إلى مواجهة قدرة إيران على توجيه ضربات غربياً، وليس بالضرورة تمكينها من توجيه ضربات من الخليج باتجاه طهران..

وكما هو معلوم، فإن إيران ليست بحاجة إلى النصر، ولا تتوهم أنها قادرة عليه. إنما تحتاج إلى البقاء وإلحاق أضرار كافية لتبرير موقفها الحازم ضد الغرب، إلى أن يتراجع. وهذا يبدو مألوفاً، وأفغانستان والعراق ليستا مثالين بعيدين عن الواقع. كما أن الإيرانيين لا يترددون في تحميل المواطن الإيراني العادي تكلفة الحرب. فإذا تضررت البنية التحتية الوطنية، فلن يكون ممثلو الثورة وحرسها هم من سيدفعون الثمن.

لذا، إذا كان هناك ما يدعو للأمل في الحملة القادمة، فهو ليس إسقاطاً مُخطئاً ومُحكماً للنظام، بل توجيه ضربة قاصمة لقدراته العسكرية، تُضعفه وتُهككه وتُحبطه، وتُعيدُه إلى وضعه السابق. وإذا كان هناك درس واحد من السنوات القليلة الماضية، فهو بسيط: عندما يغيب الردع، يبدأ العد التنازلي تلقائياً.

* * *

هآرتس: بن غفير يحوّل السجون إلى عامل جذب سياحي

بقلم: يوعنا غونين

ترجمة: جريدة الأيام الفلسطينية

هل تبحث عن فكرة لقضاء يوم ممتع ومريح، وقد استنفدت كل الحدايق والمعالم السياحية؟

ماذا عن تجربة إسرائيلية مثالية: زيارة تفاعلية في سجن تشمل عرضاً مهيناً لسجناء أمنيين ووجبة غداء فاخرة؟

قد يبدو الأمر غريباً بعض الشيء؟ لقد كشفت روني سنغر، من موقع شومريم الإعلامي المستقل، مؤخراً أن مفتش مصلحة السجون كوبي يعقوبي رافق مجموعة من المصلين في كنيس في جبل أبو غنيم في شرق القدس في جولة مشاهمة.

لقد نقلت حافلة تابعة لمصلحة السجون ضيوف يعقوبي إلى سجن نيتسان، حيث تجولوا في أجنحة المجرمين والجنح الأمني الذي يحتجز فيه سجناء أمريكيين، بمن فيهم مخربو النخبة.

السجناء "عرضوا أمامهم وهم مستلقون على الأرض ومكبون. بعد ذلك استمتع الزوار بدرس من التوراة ووجبة دسمة. وبالنسبة لسنغر أعرب المصلون في أحاديثهم عن إعجابهم بكرم الضيافة، وهو ما انعكس في كلماتهم خلال الغداء."

يبدو الأمر أشبه ببوفيه فاخر، يثير لديك الرغبة في المزيد.

يتساءل المرء عن مدى انحراف النفس التي تطلق مصطلح "الاستمتاع" على مثل هذا الحدث، لكن الحقيقة هي أن قضاء يوم ممتع في منتجع مصلحة السجون يمثل الوضع الطبيعي الجديد في إسرائيل: مجتمع أصبح فيه الموت والعنف مجرد استعراض. الإعدامات تعتبر احتمالية سياسية مثيرة، وحبل المشنقة أصبح من الإكسسوارات الرائجة، ويعرض السجناء المكبلون أمام وسائل الإعلام ووزير الأمن القومي، وانتشرت نقاط المراقبة على تلال النقب لمشاهدة الطائرات وهي تلقي القنابل على سكان غزة، وتثير أفلام الفيديو التي تظهر إحراق الفلسطينيين ردود فعل تتراوح بين الاشمئزاز والسرور، ولم تعد الحرب تهديداً، بل هواية وطنية.

إن مشاهدة الأشخاص وهم مكبلون ومهانون كشكل من أشكال الترفيه هو ببساطة تطور طبيعي لهذه الحركة.

في مقاله "الإشراف والعقاب" يصف الفيلسوف ميشيل فوكو كيف كانت عمليات الإعدام العلنية والتعذيب في العصر قبل الحديث بمثابة تمثيل احتفالي بسلطة الحاكم. مع ذلك كانت هذه الأحداث المسرحية خطيرة وتصبب السيطرة عليها.

من هنا نشأت السجون بعد ذلك، حيث تحول العنف المتفجر إلى إشراف مستمر، وانتقل استعراض السلطة من الساحات العامة إلى الزنازين السرية.

ومثلما هي الحال في الكثير من المجالات الأخرى، تطمح إسرائيل المعاصرة في هذا السياق أيضاً إلى العودة إلى جذورها وإعادة مشهد المشنقة إلى الساحات.

لم تعد الدولة تستخدم العنف باسم المصلحة العامة فقط، بل أصبحت تسوقه كرحلة سياحية منظمة أو تجربة روحية.

وهناك إقبال كبير عليه، وكما يتبين من ردود الفعل على المقال الذي تناول يوم المرح في سجن نيتسان، لم يصدم كثيرون من الحدث نفسه، بل من كونه غير متاح للجميع ولا يتضمن سفك دماء حقيقياً.

وقد كتبت ايبلت لاش، ناشطة اليمين والمؤثرة في مجال أكلة الموت، في "إكس" أمس: "من الخزي والعار اصطحابهم إلى جولة لدى النخبة، بدلاً من إعطاء كل شخص هراوة والتأكد من عدم وجود أي من أعضاء النخبة على قيد الحياة في غضون عشر دقائق."

آخرون انزعجوا بشكل رئيس من كون هذه الجولة مخصصة للمقربين على حساب دافعي الضرائب، وكأن المشكلة الحقيقية تكمن في شهية الفساد وليس في فساد الروح.

حسب تقرير نشرته منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في تشرين الثاني الماضي فإنه يحتجز آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظروف قاسية، تشمل التعذيب، والتجوع وعدم تقديم العلاج.

بدلاً من معالجة المرضى الموجودين في هذه المنظومة، يحول المسؤول عنها هذه المعاناة إلى مصدر جذب سياحي ويدعو أبناء مجتمعه للاستمتاع بها.

* * *

هآرتس: إسرائيل الدولة التي قتلت أكبر عدد من الأبرياء في القرن 21

بقلم: نيتع احيطوف

ترجمة: موقع القدس العربي

في الفيلم الوثائقي الرائع "التعايش في مؤخرتي!"، الذي يرصد جانباً من حياة الكوميديا غير التقليدية، تختتم نوعم شوستر – الياسي (وهو متاح للمشاهدة بالمجان في موقع "حوار محلي")، أحد عروضها الكوميديية بجملة تبقى عالقة في الأذهان لأسابيع بعد المشاهدة، تقول بأنه إذا كان "الاحتلال" هو القضية الأبرز في الماضي، فإن "الإبادة الجماعية" هي القضية الأبرز الآن. هذه الجملة تجسد بوضوح شعور الانزعاج الذي يرافق الكثير من الإسرائيليين عقب القتال الطويل والكارثي في غزة.

الإبادة الجماعية مفهوم قانون يجب إثبات وقوعه بالفعل (بالطبع في بند النية، لا توجد أي مشكلة في الإثبات أن أعضاء الائتلاف طالبوا بالإبادة الجماعية بصراحة). لكن يمكن اعتباره أيضاً اسماً رمزياً لجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، وقتل الأبرياء وتدمير البنى التحتية الحيوية (حيث تم تدمير 78 في المئة من المباني والبنى التحتية في غزة)، والتجوع (مع أن البضائع تدخل إلى غزة الآن، لكن التجوع استخدم كسلاح ضد السكان المدنيين لأشهر، ودمر الجيش الإسرائيلي الأغلبية العظمى من الأراضي الزراعية في القطاع)، والتعطيش (حسب تقرير للأمم المتحدة، تسببت إسرائيل في انخفاض سعة تخزين المياه في غزة بنسبة 84 في المئة)، والنهب وإساءة معاملة السجناء وغيرها.

إذا كان التباين في قيم المواطنين الإسرائيليين اليهود قبل الحرب يتمحور بين تأييد احتلال أراضي الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات على حسابهم وبين الرغبة في تسوية النزاع بالوسائل السلمية – وهو تباين كبير بالفعل ولكنه قابل للعلاج- فإن التباين الآن يكمن بين من يعتبرون القتل والإصابة والتجوع والتعطيش أموراً مقبولة، وحرمان الأطفال من العلاج لمجرد ولادتهم في غزة وبين من يعتبرون كل ذلك مرفوضاً. كيف يمكن البدء في رآب هذا الصدع الكبير بين هذين التصورين السلبيين؟

إن المسافة الكبيرة بينهما هي التي تحول التفاعلات العادية، مثل تناول وجبة مع أبناء العائلة أو حديث عابر مع بائع، إلى تجربة يقظة دائمة وصدمة متقطعة ثم يأس. كيف تشرح لابن عمك بأن فرض مسؤول إسرائيلي منتخب "حكم الإعدام" على كل سكان غزة (النائب إسحق كروزر من "قوة يهودية") هو خطأ، أو أن دعوة "أحرقوا غزة لأنه لا أبرياء فيها" (نائب رئيس الكنيست نسيم فاتوري من الليكود) هو انهيار أخلاقي كارثي؟ من أين تبدأ حواراً مع من يصفون ما يحدث بالإبادة الجماعية في مجتمع محظور فيه حتى النطق بكلمة "إبادة جماعية"؟

لقد خلص نير حسون، الذي حلل في مقال نشر فيه قائمة بأسماء قتلى غزة في الحرب ("هآرتس"، 2/19)، إلى أن من بين الـ 72.063 قتيلاً معروفاً هناك 17.594 طفلاً تحت جيل الـ 16، و 3150 من بينهم رضع واطفال حتى جيل ثلاث سنوات.

ويشير تحليل البيانات إلى أن 47 في المئة على الأقل من القتلى في غزة هم من النساء والأطفال والشيوخ، الذين لم يقاتلوا جنود الجيش الإسرائيلي، سواء في 7 أكتوبر أو بعده. بكلمات أخرى، تقريباً نصف ضحايا الجيش الإسرائيلي في غزة هم... هل أنتم مستعدون؟ نعم أبرياء.

هذا الرقم يجعل إسرائيل الدولة التي قتلت أكبر عدد من الأبرياء في أي حرب في القرن الحادي والعشرين. وانطلاقاً من هذه البيانات، بدأنا نقاشاً حول القضية الشائكة، وفي المرة القادمة سنتناول موضوع الاحتلال أيضاً.

* * *